



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع:...../2018

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكورة بعنوان:

## أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية

"دراسة حالة مصرف السلام - البحريني - الإسلامي"

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية (ل.م.د) تخصص "اقتصاد نقدي و بنكي

إشراف الأستاذة:

إعداد الطلبة:

\* دوفي قرمية

◀ زعرور إخلاص

◀ بلخير كريمة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقبه الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ضيف روفية
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	واضع فواز
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	دوفي قرمية

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَيُّدِيهِ اللَّهُ الذِّبْنَ أَمَّنُوا مِنْكُمْ

وَالذِّبْنَ أَوْثُوا الْعِطَّةَ دَرَجَاتِهِ وَاللَّهُ

بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ أ

سورة المجادلة الآية "11"



## شكر وتقدير

الحمد لله الذي انزل لنا درجبة العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا  
الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من  
بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تحليل ما وجهناه من صعوبات

ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "دوفى قريمة" التي لم تبخل علينا  
بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي حانص عوننا لنا في إتمام هذا العمل  
جزاها الله عنا خيرا

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أساتذة أعطى لجنة المناقشة على  
قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه والنصح والإرشاد.

## إهداء:

إلهي لا تطيب لي الليل إلا بشكرك ولا تطيب لي النهار إلا بطاعتك ولا تطيب لي اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب لي الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب لي الجنة إلا برويتك والحمد لله

أهدي عملي لوالديّ الكريمين وجميع أفراد العائلة أن يجعله المولى صدقة جارية لهما من أجمل وبكل افتخار أبيي الكريم (عمر) وأحب لي أن أكون في هذا المقام ولما المعنى والتجان ودعاءها سر نجاحي أمي الحبيبة (فاطمة)

وأخواتي الأعمام ملذات حياتي (أمينة - آية - إحسان)

إلى روح خالتي المرحومة سعاد، أن يجعل الثواب في ميزان حسناتها

إلى الذين تنسج الصدور والقلوب لذكورهم، وتعجز السطور عن حصر أسماءهم

إلى من رافقتني في هذا العمل كريمة الحنوننة

وإلى من تطوقت معهم أجمل اللحظات (أسماء - بثينة - دنيا - أمينة)

إلى أقاربي.....أصدقائي..... زملائي..... جماعتي

إلى أرواح الشهداء..... إلى أسرى فلسطين

وإلى من تمنى لي كل خير

إلى كل من أذكرك بأن ما لا يعطي يضيع..... فأعطي بصمت

إخلاص

## إهداء

بسم الله الذي هدانا لعمتي الإسلام وأنار لنا طريق العلم ووفقنا في انجاز هذا العمل نحمده ونشكره كثيرا

إلى أجلي إنسان على قلبي إلى فحري واعتزازي إلى من تمنى لي التوفيق في الحياة

أبي العزيز الغالي (موسى)

إلى أعز ما أنعم الله عليّ إلى نبع الحب والحنان إلى من لن أوفيهما حقها مهما قلت أو فعلت

إلى من سهرت الليالي على راحتى أمي العجيبة (سامية) حفظها الله وأطال في عمرها

إلى إخوتي (عبد الوهاب وحمزة)

إلى أخواتي آية أسماء وزوجها وأحلى مصفوريين لهما سوسن وباديس

إلى أجلي وأجمل إنسانة في حياتي التي علمتني معنى الحب والحنان والإخلاص والتفاني ذاتي (ساسة)

إلى أجمل واحد وأجلى جدة في الوجود

إلى كل خالاتي التي يمثلن أجمل ذكرياتي وأفراحي

إلى أعز وأحلى وأجمل توأم في الدنيا (سينيا وبثينة)

إلى جميع زميلاتي اللواتي أصيبتن منهن أفضل اللطائف (إيمان- ياسمين-- إلهام - عائشة سميرة - صفية -

حنين وبسمة)

إلى من قاسمتني هذه المذكرة (إخلاص الغالية)

إلى كل من وسعهم ذاكري ولم تسمعهم مذكري

كريمة

تقديمك ورد للقلمين  
ward2u.com

خلاصہ

### ملخص البحث:

حيث يتوقف نجاح الاندماج المصرفي على مجموعة من الآثار التي تنعكس على الأداء المالي للمصارف، ولتحديد أثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية اخترنا أحد أهم تجارب الاندماج المصرفي ألا وهي تجربة مصرف السلام البحريني، لنقوم بمقارنة نتائج قياس مؤشرات الأداء المالي قبل الاندماج بنتائجها بعد الاندماج، بالاعتماد بشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصرف محل الدراسة وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، التي تقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها باستخدام الجداول للمساعدة في وصف التغيرات والقيام بالمقارنات في معدلات النسب، وللإجابة على فرضيات البحث استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، وذلك لتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للربحية، السيولة، الملاءة المالية، جودة الأصول قبل الاندماج والمتوسط الحسابي لنفس المؤشرات بعد الاندماج، واعتمدنا في ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS22 لمعالجة البيانات والمقارنة بين هذه المؤشرات.

بينت نتائج البحث أن للاندماج أثر إيجابي على ربحية مصرف السلام البحريني وعلى سيولة المطلوبات، كما أن المصرف حافظ على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، إلا أن جودة الأصول لم تتحسن بعد الاندماج، وأوصت الدراسة على ضرورة تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي في المصارف الإسلامية من أجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة المصارف التقليدية، مع ضرورة استفادة المصارف الإسلامية من تجربة مصرف السلام البحريني حول الاندماج وتشجيع العديد من العمليات في البحرين وغيرها من الدول، من خلال توفير المناخ الملائم لعملية الاندماج المصرفي.

**الكلمات المفتاحية:** الاندماج المصرفي، المصارف الإسلامية، الآثار، مصرف السلام البحريني.



## ABSTRACT

The global banking arena witnessed many mergers, similar to those of Islamic banks, which witnessed few of them. This is due to the modernity of the Islamic banks that have not been more than five decades old compared to the conventional banks that are over three centuries old. On the financial performance of banks, and to determine its impact on the financial performance of Islamic banks, we chose one of the most important experiences of banking integration, namely the experience of Al Salam Bank of Bahrain, to compare the results of measuring financial performance indicators before merger results after the merger, Mainly based on the annual financial reports of the bank under study and using statistical descriptive methods, which are based on data analysis and classification using tables to help describe changes and make comparisons in ratios. To answer the hypotheses, we used the T test for the difference between the mean of two independent samples, To confirm the statistical significance of the difference between the arithmetic mean of profitability, liquidity, solvency, quality of assets before merger and the mean of the same indices after the merger, we relied on the statistical program for social sciences SPSS22 for data processing and Compare these indicators.

The results showed that the merger had a positive impact on the profitability of Al Salam Bank and the liquidity of liabilities. The Bank also maintained the minimum capital adequacy. However, the quality of the assets did not improve after the merger. The study recommended the need to encourage the expansion of banking mergers in Islamic banks In order to create a banking base to counter the competition of conventional banks. Islamic banks should also benefit from the experience of Al Salam Bank in Bahrain on mergers and encourage many operations in Bahrain and other countries by providing a suitable environment for banking integration.

Key words: Banking Merger, Islamic Banks, Antiquities, Al Salam Bank Bahreïn.

مقدمة





## مقدمة:

يعد الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، كما يعتبر أحد المتطلبات المصرفية اللازمة لتطوير أداء المصارف الصغيرة وزيادة قدرتها على المنافسة والاستمرار.

يستهدف الاندماج خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على حشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الكبيرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أداءها المالي حيث يسعى كل طرف في المصرف إلى تحقيق أهدافه بالقدر الذي يعظم المنفعة الموجودة، ذلك أن إدارة المصرف بمثابة الجهاز العصبي أو القلب النابض خاصة إذا تعلق الأمر بالمصارف الإسلامية على اعتبار أنها مؤسسات مصرفية تهدف إلى تحقيق الربح إلى جانب وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، لأنها تحفظ الأموال وتنميها وتسهل تداولها وتخطط لاستثمارها ولكن بوسائل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتسعى جاهدة إلى تحقيق أهدافها التنموية، الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمار في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة سواء أكانت زراعية أو صناعية أو تجارية أو خدمية، في دائرة ما أحله الله تعالى وفقا لصيغ الاستثمار التي يحكمها قوله تعالى ﴿٢٧٤﴾ **أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** ﴿٢٧٥﴾ سورة البقرة، الآية: 275.

## أولاً: إشكالية البحث

على ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

**هل يوجد أثر للاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني**

### كعينة؟

وسوف تتم معالجة هذه الإشكالية الرئيسية من خلال طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد أثر للاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية؟
- 2- هل يوجد أثر للاندماج المصرفي على سيولة المصارف الإسلامية؟
- 3- هل يوجد أثر للاندماج المصرفي على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية؟
- 4- هل يوجد أثر للاندماج المصرفي على جودة الأصول في المصارف الإسلامية؟

## ثانياً: فرضية البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية: " لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية للاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية- مصرف السلام البحريني

كعينة"، وتندمج تحت هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية.

- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج المصرفي.

- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج المصرفي.
- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج المصرفي.
- لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية بين جودة أصول المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج المصرفي.

### ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أن الاندماج المصرفي من أهم التحولات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي عالميا باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة، كما يعتبر أحد المتطلبات المصرفية اللازمة لتطوير أداء المصارف الصغيرة وزيادة قدرتها على المنافسة والاستمرار، والذي يتطلب توفر مجموعة من الشروط والضوابط لنجاحه، وبما أن تجربة المصارف الإسلامية في الاندماج تجربة حديثة لأن المصارف الإسلامية لم تشهد العديد من عمليات الاندماج، لذلك اخترنا تجربة مصرف السلام البحريني كنموذج لاندماج المصارف الإسلامية لتوضح أثر هذه العملية على الأداء المالي للمصرف.

### رابعا: أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- 1- تسليط الضوء حول تجربة المصارف الإسلامية حول الاندماج المصرفي.
- 2- تحديد أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية.
- 3- تحديد أثر الاندماج المصرفي على سيولة المصارف الإسلامية.
- 4- تحديد أثر الاندماج المصرفي على الملاءة المالية للمصارف الإسلامية.
- 5- تحديد أثر الاندماج المصرفي على جودة الأصول في المصارف الإسلامية.

### خامسا: أسباب اختيار البحث

ما دفعنا لاختيار هذا البحث عدة أسباب منها:

- 1- حداثة تجربة الاندماج المصرفي في المصارف الإسلامية.
- 2- إثراء المكتبة بالبحوث التي تتناول التطورات المصرفية وبصفة خاصة في المصارف الإسلامية.
- 3- تحديد أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

### سادسا: منهج البحث

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة وللإجابة على إشكالية البحث واختبار فرضياتها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف تحليل معطيات الأداء المالي لمصرف السلام البحريني، من خلال مقارنة نتائج قياس بعض المؤشرات المالية قبل الاندماج المصرفي مع نتائجها بعد الاندماج، بالاعتماد بشكل رئيسي على التقارير المالية السنوية للمصرف محل الدراسة وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، التي تقوم على تحليل المعطيات وتصنيفها باستخدام الجداول للمساعدة في وصف

(T) التغيرات والقيام بالمقارنات في معدلات النسب، وللإجابة على فرضيات البحث استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، وذلك لتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للربحية، السيولة، الملاءة المالية، جودة الأصول قبل الاندماج والمتوسط الحسابي لنفس المؤشرات بعد الاندماج، نظراً لأن المقارنة بين أداءين خلال فترتين (قبل وبعد) ينطبق عليه مفهوم العينتين غير المستقلتين، واعتمدنا في ذلك على البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS22 لمعالجة البيانات والمقارنة بين هذه المؤشرات.

### سابعاً: الدراسات السابقة

اهتم الكثير من الباحثين والدارسين بموضوع الاندماج المصرفي والدليل على ذلك كثرة المراجع التي تناولت الاندماج المصرفي، كما أن المراجع التي تناولت موضوع المصارف الإسلامية كثرت هي الأخرى والتي تناولت تعريفها، ومصادر الأموال واستخدامها، إلا أن المواضيع التي تناولت تجربة اندماج المصارف الإسلامية وأثر ذلك على الأداء المالي للمصارف محدودة نوعاً ما، ومن أهم المراجع التي تحصلنا عليها حول هذا الموضوع نذكر ما يلي:

\* دراسة لمحمد حسين الشريف محمد بعنوان "الاندماج وآثاره على الأداء المالي للمصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا 2014-2015، توصلت الدراسة إلى أن لاندماج المصرفي أثر فعال على الأداء المالي للمصارف التجارية، تمثلت هذه الآثار في زيادة كفاية رأس المال، أرباح، سيولة وجودة أصول المصارف، نتيجة خلق كيانات مصرفية جديدة ذات قدرة كبيرة على مواجهة المنافسة على الساحة المصرفية.

\* دراسة لأمانة محمد يحي عاصي بعنوان "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية على المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة حلب- سوريا، 2009-2010، خلصت الدراسة إلى تبيان كيفية سير وتقييم أداء المصارف الإسلامية، وذلك بتطبيقها على المصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، باستخدام مؤشرات السيولة، الربحية، الملاءة والنشاط، استنتجت أن عملية سير تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية يشبه إلى حد ما المصارف التجارية مع اختلاف بسيط في طرق الحساب.

\* دراسة لضيف روفية بعنوان "إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، درست الباحثة عمليات الاندماج والاستحواذ على مجموعة من المصارف التقليدية حيث توصلت إلى عدة نتائج منها يجب على الدولة والسلطات ان تشجع عمليات الاندماج من اجل مواجهة

التحديات العمل المصرفي الراهنة ينبغي عدم المبالغة في عملية الدمج وأحجامها دون دراسة علمية، ضرورة إيجاد الإطار التشريعي والتنظيمي لعمليات الاندماج داخل المنظومة المصرفية لأنها توفر الحماية الكافية .

أما من خلال بحثنا هذا سنتناول تجربة المصارف الإسلامية حول الاندماج على اعتبار أنها تجربة حديثة نسبيا بالمقارنة مع تجارب اندماج المصارف التقليدية، ولتحديد أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية اخترنا أحد أهم تجارب الاندماج المصرفي ألا وهي تجربة مصرف السلام البحريني، لنقوم بمقارنة نتائج قياس مؤشرات الأداء المالي قبل الاندماج بنتائجها بعد الاندماج.

### ثامنا: حدود البحث

حدود الدراسة الزمنية: 2010-2015.

حدود الدراسة المكانية اخترنا مصرف السلام البحريني الإسلامي، حيث قمنا بجمع التقارير السنوية لهذا المصرف خلال الفترة 2010-2015 قبل وبعد الاندماج.

### تاسعا: هيكل البحث

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات والتوصل إلى النتائج المرجوة قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة فصول:

-الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للمصارف الإسلامية والأداء المالي، عرفنا من خلاله

المصارف الإسلامية ومراحل نشأتها والخصائص التي تتميز بها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، بالإضافة لعرض مصادر الأموال واستخداماتها، عرفنا أيضا الأداء المالي وأهدافه ثم متطلباته وأهميته لننتهي هذا الفصل بمؤشرات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

-أما الفصل الثاني وعنوانه الإطار النظري للاندماج المصرفي من خلال تعريف الاندماج، أهميته

وشروطه و أهدافه وآثاره على القطاع المصرفي، لننتهي هذا الفصل بتجارب بعض الدول في الاندماج.

-ويأتي الفصل الثالث والأخير بعنوان أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي في مصرف السلام البحريني، من خلال تتبع وتحليل ربحية هذا المصرف، سيولته، ملاءته المالية، جودة أصوله لتحديد أثر الاندماج المصرفي على هذه المؤشرات.



# الفصل الأول

إطار المفاهيمي حول

الأداء المالي

للمصارف المالية

**تمهيد:**

تسعى المصارف الإسلامية لتحسين الأداء المالي ووضعيتها التنافسية لأنها مؤسسات مصرفية تلتزم جميع أعمالها بأحكام الشريعة الإسلامية التي تميزها عن المصارف التقليدية، فهي تؤدي دور المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، وبما أن تقييم الأداء يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة للنمو واستمرار المصارف العامة والإسلامية خاصة لذلك قمنا بدراسة نظرية على مفاهيم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، ويعتبر ذو أهمية قصوى في قياس مدى نجاح المصارف الإسلامية في وظيفتها المالية. وتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث أساسية نوردتها فيما يلي:

- المبحث الأول: ماهية الأداء المالي
- المبحث الثاني: أساسيات حول المصارف الإسلامية
- المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية

**المبحث الأول: ماهية الأداء المالي**

إن الأداء المالي من أبرز المفاهيم التي تحض بالاهتمام الكبير من طرف المفكرين والباحثين من أجل تحديد مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف الرئيسية للمصارف كالبقاء والاستمرارية، وعليه سنستعرض في هذا المبحث أهم مفاهيم الأداء المالي وأهدافه ثم متطلباته وأهميته.

**المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهدافه**

يربط مفهوم وأهداف الأداء المالي بشكل وثيق بالإدارة الإستراتيجية لأنه يعمل على تقييم أداء إدارة المصرف:

**أولاً: مفهوم الأداء المالي**

هو وصف لوضع المصرف الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة الإيرادات، الموجودات والأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المصارف من أنشطة مختلفة.<sup>1</sup>

يتصرف مفهوم الأداء المالي إلى مجموعة الوسائل اللازمة وأوجه النشاط المختلفة والجهود المبذولة لقيام المصارف بدورها، وتنفيذ وظائفها في ظل البيئة المصرفية الخارجية المحيطة من أجل تقديم الخدمات المصرفية التي تحقق الأهداف.<sup>2</sup>

ويعرف الأداء المالي على قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.<sup>3</sup>

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمصارف لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج والجدول الملحقة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء المالي يتم بمعاينة معدل نمو الأرباح.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> علاء فرحان الطالب، إيمان شبحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص- ص: 67-68.

<sup>2</sup> حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 146.

<sup>3</sup> الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء المالي، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة الجزائر، 2009، ص: 218.

<sup>4</sup> فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006، ص: 222.

وعرف أيضا على أنه شكل من أشكال الرقابة يركز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات، بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية.<sup>1</sup>

وعرف الأداء المالي على أنه مجموعة الدراسات التي ترمي إلى التعرف على مدى قدرة وكفاءة الوحدة الاقتصادية من إدارة نشاطها في مختلف جوانبه الإداري، الإنتاجي، التقني، التسويقي والتخطيطي.... الخ خلال فترة زمنية محددة، ومدى مهارتها في تحويل المدخلات أو الموارد إلى مخرجات بالنوعية والكمية والجودة المطلوبة، وبيان مدى قدرتها في تطوير كفاءتها سنة بعد أخرى إضافة إلى تحسين درجة نجاحها في التقدم على الصناعات المثلثة، عن طريق تغلبها على الصعوبات التي تعترضها وابتداع الأساليب الأكثر إنتاجا وتطورا في مجال عملها.<sup>2</sup>

تعددت تعريف الأداء المالي لمفهومه الشامل وبناء على ما سبق يمكن القول أن الأداء المالي هو مدى بلوغ الأهداف المرجوة باستخدام الأمتل للموارد باعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكيا، بحيث يعبر عن تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدني التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل، بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء المالي.<sup>3</sup>

## ثانيا: أهداف الأداء المالي

إن عملية تحديد معايير الأداء المالي يتطلب تحديد العدد من النقاط الواجب معرفتها، ومن بين هذه النقاط نجد أهداف الأداء المالي للمصارف ويمكن حصر هذه الأهداف فيما يلي:

- 1 - قياس مدى نجاح المصارف من خلال سعيه لمواصلة نشاطه بغية تحقيق أهدافه، وتوفير المعلومات لمختلف المستويات والجهات الأخرى خارج المصرف.
- 2 - توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف إلى الأجهزة الرقابية، مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص90.

<sup>2</sup> مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام المسبب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 31.

<sup>3</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قرشي؛ التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار النشر وائل للنشر، الأردن، 2006 ص: 23.

- 3 - تقديم قاعدة البيانات والمعلومات عن أداء المصرف، تساهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.<sup>1</sup>
  - 4 - الوقوف على مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية.
  - 5 - الكشف عن مواصلة الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تلافي الأخطاء مستقبلا.
  - 6 - تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المصرف عن مواطن الخلل، والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من الأقسام، وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام، باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة.
  - 7 - الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائدا أكبر بتكاليف اقل بنوعية جيدة.
  - 8 - تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني، وذلك باعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع.
  - 9 - تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح، لما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة، حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة، في رسم السياسات والخطط العلمية البعيدة عن المزاجية والتقديرية غير الواقعية<sup>2</sup>
- المطلب الثاني: متطلبات الأداء المالي**
- تتطلب عملية الأداء المالي بعض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتقاء بدرجة التقييم إلى مستوى من الدقة و الوثوقية الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الاختلالات وتحديد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة، ومن هذه المتطلبات نذكر ما يأتي:
- 1 - أن يكون الهيكل التنظيمي للمصرف واضحا تتحدد فيه المسؤوليات والصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تداخل بينهما.
  - 2 - أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ وهذا لا يتم دون دراسة هذه الأهداف، دراسة مستفيضة ومناقشتها مع كل المستويات داخل المصرف لكي تأت ي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ.
  - 3 - أن يتوفر للمصرف مالكا متمرسا في عملية تقييم الأداء المالي متفهما لدوره عارفا بطبيعة نشاط المصرف، قادرا على تطبيق المعايير والنسب، والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح.

<sup>1</sup> محمد أبو قمر ، تقييم أداء بنك فلسطين المخدود ، مذكرة تخرج مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص: 23.

<sup>2</sup> مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

- 4 - أن يتوفر للمصرف نظاما متكاملًا وفقا للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة للأداء المالي، بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستوياتها من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء ونفاذي الخسائر.
- 5 - أن تكون الإجراءات والآلية الموضوعية لمسار عمليات الأداء المالي بين الإدارات والمسئولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة، ابتداء من الإدارة في مركز المسؤولية وصعودا إلى الوزارة وبالعكس...، وإلا تعرقلت العمليات التقييمية والتصحيحية للأداء في هذا المستوى أو ذاك، وضاعت الجدية المطلوبة من اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء المالي.
- 6 - وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية أو كانت إيجابية أو سلبية بحيث يحقق هذا النظام ربطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية والارتفاع بها إلى المستوى المرسوم.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهمية الأداء المالي

يوفر الأداء المالي مقياس لمدى نجاح المصارف من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفاعلية ومن ثم فهو أشمل من كل منهما في تعزيز أداء الوحدة الاقتصادية لمواصلة البقاء والاستمرار بالعمل، كذلك يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات لمختلف المستويات الإدارية بالبنوك، لأغراض التخطيط والرقابة، اتخاذ القرارات مستندة على حقائق علمية وموضوعية، فضلا عن أهمية المعلومات لأطراف الخارجية ويتم الكشف عن مدى إسهام المصارف في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف، و التخلص من عوامل الهدر والضياع في الوقت والجهد والمال. مما يعود على الاقتصاد والمجتمع بالفائدة، وأيضا يساعد نظام تقييم الأداء المالي على التأكد من توفر السيولة ومقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر، لأن الأهداف المالية هي زيادة قيمة المصرف الحالية والمحافظة على السيولة للحماية من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق عائد مناسب على الاستثمار وتأسيسا على ما تقدم فأهمية الأداء المالي تأتي أيضا من خلال المساعدة في فهم التعامل مع البيانات المالية، والمساعدة في إجراء عمليات التحليل والمقارنة والمتابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمصرف. وفق معايير الكفاءة و الفعالية مثل ( الجودة، الوقت، التكلفة وهناك ما يضيف المرونة وسرعة رد الفعل، الإبداع... الخ) لمدى بلوغ الأهداف المرجوة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - مرجع سبق ذكره، ص- ص: 42-43.

<sup>2</sup> - رسمية قريبا قصص، أسواق المال، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1999، ص: 53.

**المبحث الثاني: أساسيات حول المصارف الإسلامية**

تعد المصارف المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لأي دولة ما، فهي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه، ولكن مع تطور اقتصاديات الدول وزيادة عدد الأزمات والمشاكل المتعلقة بالنظام التقليدي القائم على أساس التعامل بالفائدة، الذي دفع إلى ضرورة إيجاد البديل الشرعي في المعاملات المالية وقد توجت بظهور المصارف الإسلامية التي تعمل جنباً إلى جنب مع البنوك التقليدية، وهذا لكسب رضي أكبر عدد من العملاء لذلك جاء هذا المبحث للتعريف بالمصارف الإسلامية.

**المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها**

أصبحت العمليات المصرفية في المجتمع اليوم مقوماً هاما وركنا أساسيا تستند إليه الكثير من جوانب الحياة المجتمعية العادية لهذا سنتطرق لتعريف المصارف الإسلامية ونشأتها:

**أولاً: تعريف المصارف الإسلامية:**

توجد عدة تعريفات للمصارف الإسلامية نذكرها فيما يلي:

حسب اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية فإن المصارف الإسلامية هي: " تلك المصارف أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً."<sup>1</sup>

وتعرف المصارف الإسلامية: " على أنها مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية."<sup>2</sup>

وهي عبارة عن " مؤسسات مالية مصرفية تعمل على تجميع الأموال التي تكون غير مستثمرة وتقوم بتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتقدم لصاحبها ربحاً عن طريق أعمال التنمية بما يعود بالفائدة عليه ويخدم بالتالي مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً وعطاءً وواجبتاب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيقان: العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 31.

<sup>2</sup> شهاب أحمد سعيد العز عزي: إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص: 11.

<sup>3</sup> نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2012، ص: 45.

ولقد عرف المصرف الإسلامي على أنه: "مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المتفكدة وأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها."<sup>1</sup>

وفي تعريف آخر هو "مؤسسة تهدف إلى الربح من خلال قيامها بقبول الودائع المصرفية من الجمهور على أساس استثمار جميع الأموال المتاحة من خلال أدوات تمويل واستثمارات لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية بأي حال من الأحوال ويعتبر هذا المصرف أحد مكونات النظام المالي."<sup>2</sup>

وهو "مؤسسة مصرفية هدفها تجميع الأموال والمدخرات من كل من لا يرغب في التعامل بالربا (الفائدة) ثم العمل على توظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات بما يتعلق و الشريعة الإسلامية."<sup>3</sup>

ويعرف على أنه "المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في المعاملات ولاسيما النقود، وتعتمد على تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها وتنميتها بأساليب وأدوات مشروعة لمصلحة المشتركين، هادفة إلى إعادة بناء المجتمع المسلم وتحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل متطلبات التعاون الإسلامي بحسب الأصول الشرعية."<sup>4</sup>

وهو "مؤسسة تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل المصارف التجارية إلا أنها تختلف عن المصارف التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن المصارف التجارية تعتبر الفائدة أساس التعامل، في حين أن المصارف الإسلامية تعتمد على المشاركة في توظيف أموالها."<sup>5</sup>

ويعرف على أنه: "المصرف الذي يقدم الخدمات المصرفية ويمارس أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة أخذاً أو عطاءً في جميع الصور والأحوال، ويقوم باجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي القائم على غير أساس الفائدة، وتقديم التمويل اللازم للعمليات القابلة للتصفية الذاتية في مختلف المجالات، بما في ذلك صيغ التمويل

<sup>1</sup> حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 27.

<sup>2</sup> حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2013، ص: 42.

<sup>3</sup> أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 131.

<sup>4</sup> شوقي بورقيبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس- سطيف، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 05.

<sup>5</sup> محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006، ص: 30.



بالمضاربة والمشاركة المتناقصة وبيع المرابحة للأمر بالشراء وغيرها من صيغ التمويل التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية.<sup>1</sup>

### ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية

إن المحاولات الجادة في العصر الحديث للتخلص من المعاملات المصرفية الربوية وإقامة مصارف تقوم بالخدمات والأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية بدأت عام 1963 عندما أنشأت مصارف الادخار المحلية بإقليم الدقهلية في مصر على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار، حيث كانت بمثابة صناديق ادخار توفر لصغار الفلاحين.<sup>2</sup>

وفي عام 1975 أنشئ لأول مرة مصرفان إسلاميان الأول "المصرف الإسلامي للتنمية" بجدة، وهو مؤسسة دولية للتمويل الإنمائي وتنمية التجارة الخارجية وتوفير وسائل التدريب والقيام بالأبحاث اللازمة، وتشارك فيه جميع الدول الإسلامية لدعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية،<sup>3</sup> والثاني "مصرف دبي الإسلامي" الذي يعتبر البداية الفعلية للعمل المصرفي الإسلامي لتقديمه لكامل الخدمات المصرفية وتبعه.

وفي العام 1977 إنشاء "مصرف فيصل المصري ومصرف فيصل السوداني وبيت التمويل الكويتي"، ثم مصرف الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978، وهكذا ازداد عدد المصارف إلى أن بلغ عددها إلى أكثر من 170 مصرف تنتشر في كل القارات تقريباً مع نهاية العام 1999، بالإضافة إلى افتتاح فروع المعاملات الإسلامية في بعض المصارف التجارية وأيضاً المصارف العالمية الكبرى لقبول ودائع العملاء الراغبين في هذا النوع من التعامل، ولقد سلك هذا التطور مجالا آخر حيث قامت بعض الدول الإسلامية بتحويل كافة وحدات الجهاز المصرفي فيها إلى وحدات لا تتعامل على أساس الفائدة وهي السودان، باكستان وإيران، وظهر أيضاً الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية عام 1977 بمكة المكرمة.<sup>4</sup>

وقد انتشرت هذه المصارف عربياً وإسلامياً وعالمياً، حتى وصل عددها وفق إحصائية صدرت في المجلس العام للمصارف الإسلامية في نهاية سنة 2004 إلى 267 مصرف إسلامي منتشرة في 48 دولة

<sup>1</sup> خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006، ص:23.

<sup>2</sup> حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2011، ص: 30.

<sup>3</sup> عبوز سعاد، إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص: 44.

<sup>4</sup> محمود حسين صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص:84.

في 5 قارات بإجمالي رؤوس أموال تصل إلى 148 دولار، كما بلغ حجم الأموال التي تتعامل بها 300 مليار دولار، وتحقق هذه المصارف نمو يتراوح بين 15% و 20% سنوياً.

كما شهدت بريطانيا سنة 2004 إنشاء " مصرف بريطانيا الإسلامي" وغيرها من الدول، ولقد رافق التوسع في عدد المصارف الإسلامية ظهور العديد من المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، السوق المالية الإسلامية المالية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية والوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف.

وقد زاد عدد المؤسسات المالية الإسلامية ليصل إلى أكثر من 1.113، مؤسسة تعمل في 60 دولة حول العالم من بينها 700 مصرف إسلامي، وقد حجج الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية سنة 2007 بـ 758 مليار دولار وسنة 2008 بـ 951 مليار دولار بزيادة قدرتها 25% لتصل إلى 1.5 تريليون دولار سنة 2016 وهكذا أصبحت المصارف الإسلامية في تزايد مستمر في العديد من الدول العربية الإسلامية والعالمية.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية ووظائفها

في سبيل تحقيق رسالة المصرف الإسلامي، فإن هناك العديد من الأهداف والوظائف التي تؤدي إلى تحقيق تلك الرسالة وهي:

#### أولاً: أهداف المصارف الإسلامية

للمصارف الإسلامية أهداف تسعى لتحقيقها كغيره من المصارف الأخرى وهي كالآتي:

#### 1- أهداف شرعية:

يتمثل الهدف الشرعي للمصارف الإسلامية في الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية واستخدام وسائل في العمل تتلاءم معها، بهدف تحقيق نقلة حضارية، اقتصادية مالية اجتماعية وسلوكية من منظور إسلامي للتنمية وفقاً للمقاصد و المعايير الشرعية، فنجد أن المصارف الإسلامية في اتفاقية إنشاء المصرف الإسلامي للتنمية الذي ينص على أنه يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول الغير الأعضاء مجتمعة ومنفردة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية ونورد أهدافه فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -دوفي قريمة إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية- دراسة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة 2017/2016

ص- ص: 6- 7.

<sup>2</sup> بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012، ص: 27.

- تقديم البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية لرفع الحرج عن المسلمين وهذا من خلال تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة واستحداث أدوات جديدة، بغية تلبية حاجيات وأذواق أكبر عدد ممكن من الأفراد والتي يفترض أن تتوافق مع متطلبات العصر.

- تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين في المصارف الإسلامية والمتعاملين معها، وهذا ما تفنقر إليه النظم الوضعية، التي تسعى إلى تحقيق وتعظيم الربح بشتى الطرق والوسائل، حتى وإن كانت منافية للأخلاق ودون مراعاة للمثل والقيم الإنسانية التي منبعها القيم العقائدية.

- نشر الوعي المصرف الإسلامي، وتطوير ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي باعتباره النظام الأمثل للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول والشعوب.

## 2- أهداف اجتماعية:

لا يقتصر هدف المصارف الإسلامية على تعظيم الأرباح والتنمية الاقتصادية البحتة فقط، بل يشمل هذا الهدف أيضا وبصفة أساسية تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة التي تصحح وظيفة رأس المال بتحقيق المصالح المختلفة، وتمكين الفقراء من نصيب عادل من التمويل المصرفي، وأن تكون كافة أنشطة المصارف الإسلامية وفعاليتها ومواردها واستخداماتها في إطار الحلال، بما في ذلك تقديم الخدمات المصرفية اللازمة على غرار تلك التي تقدمها المصارف التجارية التقليدية وذلك بضوابط إسلامية.<sup>1</sup>

## 3- أهداف مالية: وتتمثل في:<sup>2</sup>

أ - تحقيق الربح: هو من أهم الأهداف التي يسعى إليها المصرف التي تحقيقها لأنها مقياس استمراريته وبقائه، وهذا الربح ليس فقط للمصرف نفسه وإنما أيضا للمتعاملين معه من المودعين المضاربين بأموالهم في المصرف.

ب - الحكمة والأمان في التصرف بالأموال: وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات السيولة ملائمة لمواجهة الظروف.

ج- الاستمرارية والنمو: أي تنمية الموارد الذاتية للمصرف من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياجات بالإضافة إلى تنمية الموارد الخارجية باستقطاب المدخرات وتوظيفها.

4- الهدف التنموي: تساهم المصارف الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية وإنسانية في إطار المعايير الشرعية وهي عملية تأخذ عدة أبعاد من بينها ما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح ، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية ، دار عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، اريد- الأردن، 2014 ص- ص: 39-40.

<sup>2</sup> محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها- مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص- ص: 113-114.

<sup>3</sup> خياطة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الإلكترونية - البنوك التجارية، السياسة النقدية و مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 2008، ص- ص: 151-152.

- تسعى المصارف الإسلامية إلى إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي.  
- تعمل على إعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل الوطن الإسلامي وتحقيق الاكتفاء الذاتي له من السلع والخدمات الأساسية.

- تهتم بتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصناعات الصغيرة.

**5- الهدف الاستثماري:** تعمل المصارف الإسلامية على نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوكيات الاتفاق، بهدف تعبئة الموارد الفائضة ورؤوس الأموال العاطلة وتوظيفها في المجالات الاقتصادية التي تعظم من عائدها، وتتحد معالم الأهداف الاستثمارية للمصرف الإسلامي في النواحي التالية:<sup>1</sup>

- تحقيق زيادات متناسبة في معدل النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التقدم للأمة الإسلامية.  
- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الإنتاج المتوفرة والقضاء على البطالة المقنعة.  
- العمل بكافة الطرق وشتى الوسائل على إنماء وتنشيط الاستثمار (تأسيس شركات جديدة أو المساهمة في توسيع خطوط الإنتاج للشركات القائمة).

#### 7 أهداف اقتصادية:

وتتمثل في:

- توظيف أموال الأفراد والمؤسسات ودول العالم الإسلامي بداخله.  
- تيسير انتقال رؤوس الأموال الإسلامية بين العالم الإسلامي ومن دول الفائض إلى دول النقص دون توسط العالم الخارجي.<sup>2</sup>  
- إعادة تدوير هذه الأموال داخل العالم الإسلامي بما يحقق نفعه ومصالحته ويحقق له التنمية المنشودة.<sup>3</sup>

#### ثانياً: وظائف المصارف الإسلامية:

تقوم المصارف الإسلامية بعدة وظائف نذكرها كما يلي:<sup>4</sup>

**1- الوظيفة الاستثمارية:** يعتبر الاستثمار في المصارف الإسلامية ركيزة أساسية أخرى تضاف إلى الركائز السابقة في تعامله مع العملاء وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وبعيدا عن الربا والشبهات الربوية مهما كانت أشكالها وصورها، بحيث يمكن تشبيه المصرف الإسلامي بـرجل الأعمال الذي يقوم باستثمار أموال العملاء بشكل يعود عليه وعلى العملاء بالمنافع والأرباح، متحملين سوية الخسائر والمخاطر، بعيدا عن المتاجرة بالديون.

<sup>1</sup> بهاء الدين بسام مشتهي، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008، مذكرة تخرج

لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، غزة- فلسطين، 2011، ص: 22.

<sup>2</sup> حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص: 162.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص: 191.

<sup>4</sup> أحمد فهد الرشيد، عمليات التوريق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2005،

ص- ص: 117-119.

**2- الوظيفة المرتبطة بالخدمات المصرفية اللاربوية:** يقوم العمل المصرفي الإسلامي على قاعدة أساسية وركيزة ثابتة تتمثل في التعامل اللاربوي، مما يعني أن المصارف الإسلامية تقدم خدمات مصرفية لاربوية، وإن كانت تتقاضى عائداً أو عمولة عن تقديم خدماتها المصرفية، وتتعدد أشكال الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية بعيداً عن الربا وأهمها:

- فتح الحسابات الجارية للعملاء بهدف حفظها وسهولة تداولها.
- إدارة الأموال بالأمانة وما يرتبط بها من أموال القصر والصناديق الخاصة، وتنفيذ الوصايا والتركات مقابل عمولة.

- دراسة الفرص الاستثمارية، وجدوى المشروعات والترويج لها، وتلقي الاكتتاب في رؤوس الأموال، وغير ذلك من أعمال الدراسات والخبرة والجدوى مقابل عمولة.
- تقديم القروض الحسنة وإدارة الأوقاف وجباية أموال الزكاة وتوزيعها، وغير ذلك مقابل عمولة.
- القيام بنشاط الصرف المتمثل في بيع النقد والأصول النقدية والمعادن الثمينة وشرائها سواء من خلال نظام الصرف الفوري، أو من خلال عمليات السوق الآجلة وعمليات التوريق... الخ شرط أن لا يتعارض هذا النشاط مع نصوص الشريعة الإسلامية.

**3- الوظيفة المرتبطة بنظام الإقراض اللاربوي:** يتميز المصرف الإسلامي بكونه مصرفاً لا يمارس الإقراض بالربا، وهذا على النقيض من المصارف التقليدية، إن الإقراض في المصرف الإسلامي يتسم بالمجانبة، حيث لا مقابل للإقراض سوى عمولة محدودة وثابتة ومتناسبة مع الخدمات المصرفية، وخاضعة لأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، علماً أن الاقتراض في المصارف الإسلامية لا يعتبر خدمة أساسية بل ثانوية.

**4- الوظيفة الاجتماعية للمصارف الإسلامية:** إن المصرف الإسلامي يخصص لأنشطته المرتبطة بالخدمات والأعمال الاجتماعية والخيرية مكاتب خاصة في إدارته، يكون من أولويات مهامها تقديم تلك الخدمات الاجتماعية لمن يستحقها ممثلة في صندوق الزكاة والقروض الحسنة والصناديق الخيرية، وحسابات التبرعات والصناديق التعاونية وما شابه ذلك من حالات تنعكس بالنفع على الفئات الضعيفة خاصة، وعلى المجتمع بصفة عامة.<sup>1</sup>

**5- تمويل القطاعات المختلفة:** وتتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

- تقديم التمويل المناسب للقطاعات الصناعية والزراعية.
- تقديم التمويل المناسب لقطاع المقاولات والعقارات بصيغ عقود الاستصناع والإجارة.

<sup>1</sup> أمارة محمد يحي عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة لنيل درجة الماجستير، في تخصص إدارة الأعمال، جامعة حلب- سوريا، 2010، ص: 26.

<sup>2</sup> صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص: 24.

- تقديم التمويل المناسب للنشاط التجاري (تصدير واستيراد) عن طريق تطبيق أساليب البيوع الإسلامية المختلفة (كالمساومة والمضاربة والمشاركة والمرابحة للأمر بالشراء) وما يتعلق بهذا النشاط من فتح الاعتمادات المستتدة إصدار خطابات الضمان، وبوصلة التحصيل والشحن.

6- إدارة استثمارات أموال الغير: حيث يكون المصرف (مضاربا) عن طريق هذه الآلية لقاء نسبة من ناتج الاستثمار على أساس عقد المضاربة ويستحق تلك النسبة في حال تحقق الربح فقط، وإذا تحققت الخسارة فإن المصرف يخسر جهده ووقته ويتحمل رب العمل الخسارة المالية، كما قد يقوم المصرف باستخدام هذه الآلية من خلال اجر مقطوع أو نسبة من المال المستثمر وذلك على أساس عقد الوكالة باجر، ويستحق هذا الأجر بأداء العمل سواء تحقيق ربح أم خسارة.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مصادر الأموال واستخداماتها في المصارف الإسلامية

يتضمن هذا المطلب دراسة مصادر التي تتدفق من خلال الموارد المختلفة للمصرف الإسلامي من جهة والتعرف على استخدامات أو صيغ التي يتم من خلالها تشغيل الموارد المتاحة والقابلة للاستثمار فيما يلي:

#### أولاً: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية:

يوجد نوعان من المصادر للأموال في المصارف الإسلامية مصادر داخلية وأخرى خارجية نذكرها فيما يلي:

#### 1 - مصادر داخلية:

أ- رأس المال: يتمثل رأس المال في قيمة الأموال التي يضعها المستثمرون تحت تصرف المصرف في بداية حياته وقد يكون هؤلاء أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين، وهو قابل للتغير وذلك بطرح أسهم جديدة للاكتتاب.<sup>2</sup>

ب- الاحتياطات: هي الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح المحققة سنويا لتضم إلى رأس المال، ويكون إما احتياطا قانونيا (أي فرضه القانون) أو احتياطا عاما (يضعه المساهمون برغبتهم) ويمكن أن توجد هناك أنواع أخرى من الاحتياطات.<sup>3</sup>

ج- الأرباح غير موزعة: هي تلك الأرباح التي لا يتقرر توزيعها على المساهمين، بل يحتفظ بها في نهاية الأمر في زيادة رأس مال المصرف لأهداف معينة كالتوسع والنمو.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 24.

<sup>2</sup> هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2011- 2012، ص: 17.

<sup>3</sup> عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر 2007، ص: 406.

<sup>4</sup> حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصييك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016، ص: 85.

د- **المخصصات:** هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة، والمخصصات بطبيعتها تعتبر حقا من حقوق الملكية، أي تعتبر تكلفة، فإذا ما أتيح توظيفها إلى حين الحاجة إليها، فإن الأرباح التي قد تتولد عنه توزع على المساهمين والمودعين.<sup>1</sup>

## 2 - مصادر خارجية:

نذكر أهمها فيما يلي:

أ- **الودائع:** تشمل الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها، حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للمصرف الإسلامي وتنقسم إلى:<sup>2</sup>

- **الودائع تحت الطلب:** هي حسابات دائنة يمكن الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يرغب فيه أصحابه وليس لها حد أدنى أو أقصى.

- **الودائع الادخارية:** حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، ويحصلون على جزء من الأرباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب، ويمنح المدخر عادة فيها سجل يسجل فيه كل عمليات السحب والإيداع.

- **الودائع الاستثمارية:** إن النقود المودعة في حسابات الاستثمار تودع مع معرفة المودع الكاملة بأنها سوق تستثمر في مشروعات تنطوي على المخاطرة، وإن هذا النوع من الودائع لا يخضع إلى متطلبات الاحتياطي،<sup>3</sup> وتنقسم إلى:<sup>4</sup>

- **حسابات استثمارية مطلقة:** هي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة على الوجه الذي يراه مناسبا، دون تقييدهم له باستثمارها بنفسه، أو في مشروع معين أو لغرض معين أو بكيفية معينة، كما أنهم يأذنون له بخلطها بأمواله الذاتية (حقوق الملكية) أو الأموال التي له حق التصرف المطلق فيها الحسابات الجارية أو أي أموال أخرى يسلمها المصرف على غير أساس عقد المضاربة.

- **حسابات الاستثمار المقيدة:** هي الحسابات التي يعطي أصحابها الحق للمصرف في استثمارها على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار، ويقيدون المصرف ببعض الشروط كأن يستثمرها في مشروع معين، أو لغرض معين، أو أن لا يخلطها بأمواله كما قد يكون تقييد أصحاب هذه الحسابات

<sup>1</sup> رتيبة بركيبة ، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبين بنك

البركة الجزائري 2007-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014، ص- ص: 9-10.

<sup>2</sup> جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، ص- ص: 90-91.

<sup>3</sup> خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد خضرم بسكرة، 2008-2009، ص: 58.

<sup>4</sup> موسى عمار مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار لجنة بازل 2، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، في تخصص المصارف الإسلامية، جامعة كربلاء- العراق، 2008، ص- ص: 50-54.



للمصرف بأموال أخرى غير منع الخلط أو تحديد مجال الاستثمار، مثل اشتراط عدم البيع الآجل أو بدون كفيل أو رهن أو اشتراط البيع بربح لا يقل عن حد معين، أو اشتراط استثمار المصرف لتلك الحسابات بنفسه دون استثمارها عن طريق مضاربة تالية مع الغير.

ب- **الصكوك الإسلامية:** هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.<sup>1</sup>

## ثانيا: استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

تستخدم المصارف الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها كما يلي:

### 1- صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار:

أ- **التمويل بالمضاربة:** هي اتفاق يتم بموجبه إشراك طرفين يساهم أحدهما بالعمل، ويساهم الآخر بالمال وتكون أرباح ممارسة عمل أو نشاط المضاربة بينهما وحسب اتفاقهما، والمضاربة مشتقة من الضرب في الأرض، والسعي طلبا للرزق لقوله تعالى: ﴿١٩﴾ **وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ** ﴿٢٠﴾ سورة المزمل، الآية : 20،<sup>2</sup> والمضاربة نوعان وهما على النحو التالي:<sup>3</sup>

- **المضاربة المطلقة:** هي أن تدفع المال مضاربة من غير تعيين العمل والمكان والزمان وصفة العمل، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيها حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة.

- **المضاربة المقيدة:** هي التي يشترط فيها رب المال على المضاربة بعض الشروط لضمان ماله، وهذا النوع من المضاربة جائز.

ب- **التمويل بالمشاركة:** هي المشاركة المنتهية بالتمليك وهي أن يقوم المصرف بتمويل عملية أو مشروع معين كلياً أو جزئياً بالمشاركة مع أحد العملاء الذي يتولى إدارة المشروع ومن أرباح هذا المشروع يقوم العميل بتسديد قيمة مشاركة المصرف (شراؤها) شيئاً فشيئاً حتى تنتقل ملكية المشروع بالكامل للعميل.<sup>4</sup>

### 2- صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية:

أ- **التمويل بالمرابحة:** وتعرف على أنها بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح، وهي: "ربح مسمى على جملة الثمن أو أن يربحه للدرهم درهما نصف درهم وللعشرة أحد عشر، أو أقل أو أكثر، وتعرف على أنها: "عق بيبين الثمن فيه على ثمن البيع الأول مع زيادة".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 9، ورقة، 2011، ص: 2.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، **الاقتصاد الإسلامي لغير المختصين**، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، إربد - الأردن، 2014، 2006، ص: 142.

<sup>3</sup> حسين عبد المطلب الاسراج، **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة دراسات إسلامية، دورية فصلية محكمة تعني

بالبحوث والدراسات الإسلامية في مختلف العلوم الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية العربية دبي - الإمارات العربية المتحدة، العدد 8

مارس 2010، ص: 05.

<sup>4</sup> فائق شقير، عاطف الأخرس وآخرون: **محاسبة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص: 354.



ب) - **التمويل بالتأجير**: يعتبر عقد من العقود المفعلة في المصارف الإسلامية بحيث يمكن المصرف عملائه من الحصول على مزايا تتناسب وأهداف كل منهم بحيث يمكن تعريفه على أنه: "عقد يتم بموجبه تملك منفعة معلومة لأصل (عين) معلوم من قبل مالكةا لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة".<sup>2</sup>

ج- **التمويل بالسلم**: هو السلم بالتحريك السلف، وأسلم في الشيء وأسلف بمعنى واحد والاسم السلم، بمعنى أنه "عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في المجلس وهو أخذ عاجل بآجل".<sup>3</sup>

د- **التمويل بالقرض الحسن**: حيث يقوم المصرف الإسلامي بتخصيص مبلغ محدد للمحتاجين من عملائه يقدم لهم على شكل قرض حسن لأجل محدود بدون أي فائدة، ويحق للمصرف ان يتقاضى التكاليف الإدارية على أن لا ترتبط بأجل القرض أو مبلغ القرض، وعادة ما يكون القرض الحسن قرض قصير الأجل يستخدم لمواجهة نقص مؤقت في السيولة أو لغايات اجتماعية كالزواج والتعليم ولشراء بعض الحاجات المنزلية أو للعلاج.<sup>4</sup>

هـ- **التمويل بالإستصناع**: الاستصناع على نحو السلم، بيع خاص يتعاقد فيه على بيع السلعة قبل أن تصبح موجودة، ويقر علماء الشريعة بمشروعية الاستصناع لأنه يحتوي على أي تحريم، وطالما كان ممارسة شائعة في العالم وبسبب التسهيل على البشر بمعنى أن يطلب شخص من آخر صناعة شيء ما له على أن تكون الموارد من عند الصانع نظير ثمن معين.<sup>5</sup>

### 3- صيغ التمويل القائمة على تمويل القطاع الزراعي:

تتمثل فيما يلي:<sup>6</sup>

أ - **المزارعة**: هي نوع من الشركة الزراعية لاستثمار الأرض يتعاقد عليها مالك الأرض والعامل أو المزارع على أن تكون الأرض والبذور من المالك والعمل من المزارع والمحصول بنسبة يتفقان عليها، أي أنها (معاملة على الأرض بحصة من نمائها).

<sup>1</sup> رامي حريد، **البدائل التمويلية للأقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص-ص: 120-121.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 199.

<sup>3</sup> أحمد صيحي العبادي، **أدوات الاستثمار الإسلامية، البيوع- القروض- الخدمات المصرفية**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص: 38.

<sup>4</sup> سعيد علي محمد العبيدي، **الاقتصاد الإسلامي**، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص: 307.

<sup>5</sup> محمد أيوب، **النظام المالي في الإسلام**، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت-لبنان، 2009، ص: 428.

<sup>6</sup> صادق راشد حسين الشمري، **أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها، التطلعات المستقبلية**، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع،

عمان-الأردن، 2008، ص-ص: 75-77.

بأ - التمويل بالمساقات: وتعني السقي أو هي عقد على استغلال الأشجار (وهي التي تبقى أصولها في الأرض أكثر من سنة كالنخيل والزيتون والحمضيات والنفاح)، والتي تعتبر كأصول ثابتة بين طرفين أحدهما صاحب الأشجار والآخر يقوم على تربيتها وإصلاحها وفق حصة معلومة ثمرها.

ج. التمويل بالمغارسة: يقول ابن رشد: المغارسة " أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عددا من الثمار معلوما فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء من الأرض متفق عليه (وقت العقد)، أو هي " دفع أرض وشجر لمن يغرسه بجزء مشاع معلوم من الشجر على أن يكون الغرس من مالك الأرض، وإن ساقاه على شجر يغرسه ويعمل عليه حتى يثمر بجزء معلوم من الثمرة أو من الشجر أو منهما صح إن كان الغرس من رب المال".<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نادية حسن محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية، تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011، ص: 180.

## المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية

يقاس الأداء المالي باستخدام النسب المالية التي تزودنا بالمعلومات عن السيولة ومدى ملائمة رأس المال والكفاءة في توظيف الموارد المتاحة وربحية المصرف، وأهم النسب المستخدمة هي نسب السيولة، الربحية، النشاط والمديونية، والتي سنتناولها فيما يلي:

### المطلب الأول: نسب السيولة ونسب الربحية

يتضمن في هذا المطلب نسبتين منها السيولة والربحية:

#### أولاً: نسب السيولة

تتضمن إدارة السيولة تقدير حاجة المصرف للسيولة وماهية الأدوات اللازمة للحصول على السيولة المطلوبة عند الحاجة، فالمصارف الإسلامية، مثلها مثل المصارف التقليدية تواجه نوعين من الطلب على السيولة، هما:

- مقابلة احتياجات السحب من الودائع من قبل العملاء.

- الاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة طلب العملاء للتمويل والاستثمار.

وعليه فنسب السيولة تقيس مخاطر عدم القدرة على تلبية النوعين المذكورين من السيولة، وهي عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الميزانية العمومية فيما بينها، وهذه النسب هي نسب سيولة الأصول وسيولة المطلوبات وسيولة المصرف، المفصلة في الأجزاء التالية:

#### 1- نسب سيولة الأصول :

تشمل هذه النسب كل من نسبة الموجودات السائلة إلى إجمال الأصول، نسبة الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول، ونسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات مبنية كما يلي:

#### أ- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول:

تقيس هذه النسبة حجم الأموال السائلة لدى المصرف الى إجمالي موجودات المصرف والموضحة من خلال العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\text{نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{نقد و أرصدة المصرف المركزي و المصارف الأخرى}}{\text{الموجودات}}$$

<sup>1</sup> محمد محمود العجلوني، نفس المرجع سبق ذكره، ص: 400.

ب- نسب الأوراق المالية المتاحة للبيع إلى إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى احتياطات المصرف إلى الأصول غير السائلة، ولكنها الأكثر قابلية للتحويل على نقد لمواجهة التزامات طارئة أو سحبات غير عادية أو فرص استثمارية، وفي الغالب تتضمن هذه الأوراق المالية درجة مخاطر اقل، وبنفس الوقت تحقق للمصرف عوائد، وان كانت قليلة إلا أنها أفضل من الاحتفاظ بقيمتها نقداً، تقاس هذه النسبة من خلال العلاقة التالية:

ج- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي الاستثمارات:

اوراق مالية متاحة للبيع

$$\text{نسبة اوراق مالية متاحة للبيع الى اجمالي اصول} = \frac{\text{+ استثمارات بنك ذاتية في اوراق المالية المتاحة للبيع}}{\text{الموجودات}}$$

تقيس هذه النسبة مدى أهمية مكونات المحفظة الاستثمارية الكلية للمصرف، من حيث آجال استحقاقها، أي استردادها، فالنسبة المرتفعة للاستثمارات قصيرة الأجل إلى إجمالي استثمارات المصرف تعني زيادة معدل دوران الأموال بالمصرف، وذلك أن النسبة المرتفعة تعني أن جزءاً كبيراً من توظيفات المصرف سوف تسترد خلال فترة قصيرة، أي أقل من سنة وبالتالي هناك حاجة متزايدة نحو جذب عملاء أكثر بحاجة إلى تمويل والبحث عن استثمارات بحاجة إلى مشاركة المصرف بها وتحسب في العلاقة التالية:

نسبة استثمارات قصيرة أجل متاحة للبيع إلى إجمالي استثمارات

$$= \frac{\text{مجموع استثمارات قصيرة اجل (ما عدا استثمار باوراق مالية متاحة للبيع)}}{\text{مجموع الاستثمارات قصيرة و طويلة الاجل (ما عدا الاوراق المالية)}}$$

ومجموع الاستثمارات قصيرة الأجل هي:

القرض الحسن + الاستثمارات في المحافظ المالية + الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق + ذمم بيع المؤجلة + تمويلات المضاربة والمشاركة + استثمارات في بضائع و سلع + موجودات أخرى قصيرة الأجل.

ومجموع الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل هي جميع الاستثمارات قصيرة الأجل (المذكورة في البسط أعلاه) + الاستثمارات في التأجير + الاستثمارات في العقارات + الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة.<sup>1</sup>

## 2- نسب السيولة المطلوبة

تشمل هذه النسب كل من نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات ونسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول مبنية كما يلي:

### أ- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي المطلوبات:

وتشير هذه النسبة إلى أمرين الأول وهو نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي المصادر الخارجية للمصرف، والثاني مدى سيولة مطلوبات المصرف أي مدى استحقاق هذه المطلوبات وهي موضحة في العلاقة التالية:

$$\text{نسبة موجودات سائلة إلى إجمالي المطلوبات} = \frac{\text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب (الامانة) + حسابات بنوك و مؤسسات مصرفية}}{\text{مجموع مطلوبات (ماعداد حسابات استثمار مطلقة لعملاء)}}$$

### ب- نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول:

وتدل هذه النسبة إلى أمرين: الأول هو نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات المصرف، والثاني مدى سيولة هذه الاستثمارات أي مدى استحقاق هذه المصادر الموضحة في العلاقة التالية:

$$\text{نسبة ودائع طلب الى اجمالي اصول} = \frac{\text{حسابات العملاء الجارية وتحت الطلب (الامانة) + حسابات والبنوك المؤسسات المصرفية}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

## 3- نسب سيولة المصرف

تشمل هذه النسب كل من نسبة السيولة المتداولة ونسبة السيولة السريعة، مبنية كما يلي:

### أ- نسبة السيولة المتداولة:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة التزاماته قصيرة الأجل، ويجب إن تكون هذه النسبة أكثر من 100%، ولهذا فهي تقاس بعدد المرات، وتحسب بالعلاقة كالتالي:

<sup>1</sup> نفس المرجع سبق ذكره، ص- ص: 401-402.

$$\frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \text{نسبة السيولة المتداولة}$$

$$\frac{\text{الموجودات السائلة} + \text{الاستثمارات قصيرة الأجل}}{\text{المطلوبات المتداولة}} =$$

ب- نسبة السيولة السريعة:

تقيس هذه النسبة قدرة موجودات المصرف السائلة، أي النقد وما في حكمه، على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل ويجب أن تكون هذه النسبة أكثر من 100% أيضا، ولهذا فهي تقاس بعدد المرات، وفي كل الأحوال يجب أن يكون ناتج هذه النسبة أقل من نسبة السيولة المتداولة، وتحتسب من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} = \text{نسبة السيولة السريعة}$$

ثانيا: نسب الربحية:

هي النسب التي تقيس ربحية المصرف نظرا للمخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، ومن المعروف أن الهدف الرئيسي للمصرف هو تعظيم ثروة الملاك، وتحقيق هذا الهدف يتوقف على عوامل عديدة من بينها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح.<sup>1</sup>

وعادة تقيس هذه النسب مدى فعالية المصرف في جني أرباح صافية، وتكمن أهمية هذه النسب من حيث أن تحقيق المصرف لعائد ملائم ضروري للمحافظة على جذب مصادر أموال المصرف من العملاء والمساهمين، وهذه النسب عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الدخل والميزانية العمومية، وتشمل هذه النسب هامش الربح الصافي والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، مبنية بالأجزاء التالية:

1- معدل هامش الربح الصافي

تقيس هذه النسبة معدل صافي العائد المتحقق للمصرف من الربح الصافي والإيرادات إذ يتكون بسطها من صافي الربح بعد الضريبة أما المقام فهو عبارة عن إجمالي الإيرادات التي يحققها المصرف والتي تتكون من الفوائد والعملات المصرفية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، إيرادات أوراق مالية، عمالات

<sup>1</sup> شيب دريد، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2006، ص: 76.

الاعتمادات النسبية، إصدار خطابات الضمان، من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة،<sup>1</sup> ونقاس من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية}}$$

## 2- معدل العائد على الأصول " ROA "

تقيس هذه النسبة معدل العائد على مختلف أصول وموجودات المصرف،<sup>2</sup> وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

## 3- معدل العائد على حقوق الملكية " ROE "

تقيس هذه النسبة معدل العائد على حقوق الملكية حيث تبين لنا مقدار ما تحققه الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من أموال المالكين من الربح في المصرف، وأموال المالكين هي عبارة عن رأس

المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة والمخصصات،<sup>3</sup> وتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي حقوق الملكية}}$$

<sup>1</sup> منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر 2003، ص: 96.

<sup>2</sup> محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص: 416.

<sup>3</sup> دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص: 110.

#### 4- معدل العائد على الودائع

تقيس هذه النسبة معدل العائد إلى إجمالي الودائع، أي مدى قدرة المصرف على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الإستراتيجية المتاحة للتوظيف، وهي من أكبر مصادر التوظيف في المصرف، وتقاس من خلال:<sup>1</sup>

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الودائع}}$$

#### المطلب الثاني: نسب النشاط ونسب المديونية

سننظر إلى نسب النشاط ونسب المديونية فيما يلي:

##### أولاً: نسب النشاط:

تعتبر نسبة النشاط من بين أهم النسب التي تستخدمها المصارف أو المؤسسات المالية بهدف معرفة الوضعية المالية لها ومكانتها في السوق المصرفي، وتستخدم هذه النسب كمؤشر لتقييم كفاءة المصرف وفعاليته في استثمار موارده المتاحة، ومن أبرز مجالات تقييم الأداء لإدارة المصرف هو تميزها في استخدام الاستثمارات المختلفة لتحقيق الإيرادات، بعبارة أخرى الأداء السليم والمقبول للإدارة هو تحقيقها لذلك الأداء الناجح الذي ينتج عن الاستثمار الأمثل في الموجودات وبالتالي في توليد الإيرادات، وعلى وفق مفهوم كفاءة الأداء هنا يتوقع أن يكون هناك نوع من التوازن المناسب بين الاستثمار في الموجودات والإيرادات، بمعنى آخر يتوقع أن تستجيب الإيرادات بالزيادة عند كل إضافة استثمارية جديدة في حجم الموجودات أو في أي فقرة من فقراتها الأساسية ومن أهم نسب النشاط:<sup>2</sup>

##### 1- معدل استثمار الودائع

تقيس جميع توظيفات المصرف بالنسبة للودائع، ولذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال المصرف، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل استثمار الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات} + \text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

<sup>1</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2004، ص: 91.

<sup>2</sup> زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجماعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2011، ص: 37 - 38.



## 2- نسبة القروض أو التمويل إلى الودائع

تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على توظيف الأموال المتاحة المتحصل من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة المصرف على تلبية القروض المقدمة إليه وتحسب وفق القانون التالي:

$$\text{نسبة القروض على الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

## 3- معدل توظيف الموارد

تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في المصرف إلى جانب الملكية والتي تعد مصدرا مهما يؤخذ في الحسابان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة المصرف في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل ويتم حسابها كما يلي:

$$\text{معدل توظيف الموارد} = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}}$$

## ثانيا: نسب المديونية

تعتبر نسبة المديونية أو الرفع المالي من أهم النسب التي تهتم بها المصارف لأنها تبين قدرة الإدارة في الوفاء بالتزاماتها من خلال معرفة حجم السيولة الموجودة، وتعتبر الديون من المصادر الأساسية لتمويل عمليات المؤسسة والتي تتمثل في رأس المال والتمويل طويل الأجل، ويقصد بالتمويل طويل الأجل، بأنه التمويل الذي تحصل عليه المؤسسة لتمويل عملياتها التي تستحق بعد فترة طويلة نسبيا (أكثر من سنة) مثل الديون المترتبة على شراء أصول ثابتة أو استئجارها بعقود ينطبق عليها شروط البيع التأجيري (التمويل التأجيري) وفي الغالب يترتب على التمويل طويل الأجل أعباء تمويلية ثابتة تتحملها المؤسسة لمصلحة أصحاب التمويل (المصارف)، يشار إلى هذه الأعباء بالعوائد داخل المصارف الإسلامية.

والرفع المالي هو عملية تلقائية ينتج عنها زيادة في الربح نتيجة تمويل جانب من عمليات المؤسسة بتمويل طويل الأجل، ويشترط أن يكون عائد الاستثمار في عمليات المؤسسة أكبر من الأعباء التمويلية (العوائد). وتقاس نسب المديونية من خلال العلاقات التالية:

### 1- نسبة إجمالي التمويل إلى إجمالي حقوق المساهمين

وتقيس هذه النسبة مدى مساهمة القائمين بالتمويل (المصارف مثلا) في أصول المؤسسة بالمقارنة إلى مساهمة المالكين (حقوق المساهمين، أصحاب المؤسسة)، وتحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل في حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع التمويل (الالتزامات المتداولة + الالتزامات طويلة الأجل)}}{\text{اجمالي حقوق المساهمين}}$$

### 2- نسبة تغطية العوائد

عندما تعتمد المؤسسة على التمويل طويل الأجل في تمويل استثماراتها، فإنه يترتب على هذا التمويل أعباء تمويلية تتمثل في العوائد، ويحتاج محلل القوائم المالية أحيانا إلى التعرف على قدرة المؤسسة على سداد هذه الأعباء، لأن السبب في أهمية هذه النسبة يرجع إلى أنه إذا لم يكن لدى المؤسسة أرباحا كافية لتغطية العوائد، فعن عبء هذه العوائد قد يترتب عليه تحويل الربح إلى خسارة إذا كانت المؤسسة قد حققت خسائر قبل تغطية عوائد التمويل، ولذا فإن هذه النسبة تعطي مؤشرا جيدا على المخاطر التي يسببها الاعتماد على التمويل الناشئ عن تمويل استثمارات المؤسسة وتحسب هذه النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة تغطية العوائد} = \frac{\text{صافي الربح} + \text{العوائد}}{\text{الودائع}}$$

### 3- نسبة تغطية الأصول إلى حقوق الملكية

يستحق هذا المعدل عناية خاصة بالمقارنة بنسبة المديونية أو الرفع المالي، فالأخير يركز على الالتزامات التي تحمل المؤسسة بأعباء مالية، بينما نسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية يبين عدد مرات تغطية الأصول لحقوق الملكية، حيث لا يترتب عليها أي التزامات قانونية ثابتة تتحملها المؤسسة، وبذلك يمكن إيجاد الفرق بين إجمالي الأصول وحقوق الملكية أي أن (إجمالي الأصول الثابتة + الأصول المتداولة - حقوق الملكية " حقوق المساهمين") = إجمالي المديونية على المؤسسة (الخصوم المتداولة + تمويل طويل الأجل).<sup>1</sup>

### 4- نسبة القروض إلى مجموع الأصول (الموجودات)

<sup>1</sup> مصطفى كمال السيد طابيل، البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص - ص: 152-153.

تسمى بنسبة الرافعة المالية وتشير هذه النسبة الى درجة الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة في تكوين أصول المؤسسة، وكلما زادت نسبة الرافعة المالية كلما انخفضت مساهمة حقوق الملكية في أموال المؤسسة ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$\frac{\text{القروض}}{\text{الأصول (الموجودات)}} = \text{نسبة القروض إلى مجموع الاصول (الموجودات)}$$

#### 5- نسبة الديون القصيرة الأجل إلى حقوق الملكية

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك سلبيا على المؤسسة، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى عدم ثقة الدائنين بهذه المؤسسة وعدم منحهم ديون طويلة الأجل لأن نسبة الديون قصيرة الأجل عالية بالنسبة لحقوق الملكية، وارتفاع هذه النسبة إلى ما يقارب 67% مؤشرا باقتراب الخطر وتحسب وفق القانون الآتي ذكره:<sup>2</sup>

$$\frac{\text{الديون قصيرة الاجل}}{\text{حقوق الملكية}} = \text{نسبة الديون قصيرة الأجل الى حقوق الملكية}$$

#### 6- نسبة هيكل رأس المال

تقيس هذه النسبة نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى مجموع مصادر التمويل طويل الأجل وتحسب هذه النسبة وفق المعادلة الآتية:<sup>3</sup>

$$\frac{\text{الديون طويل الاجل}}{\text{مصادر التمويل طويلة الاجل}} = \text{نسبة هيكل رأس المال}$$

<sup>1</sup> عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، سنة 2008، ص: 37 .

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص: 38.

<sup>3</sup> السعيدة فيصل، نضال فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004، ص:

**المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي**

من الأساليب الفعالة لتقييم الأداء المالي في نظام CAMELS، فهو يحدد مدى قوة ومثانة مراكز المصارف المالية وأوضاع الإدارة بها، ومن ثم تحديد قدرتها على التعامل والتكيف مع أي متغيرات أو مستجدات ذات علاقة بعناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

**أولاً: نشأة وتعريف نظام CAMELS**

بدأ استخدام معيار CAMELS في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 من طرف المصرف الفيدرالي الأمريكي، أي أن الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير CAMELS وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933، فيقوم المصرف الفيدرالي بتضييق المصارف ومد المصارف بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS كمقارنة نتائج طيبة لأداء المصارف، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه المصرف الفيدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقيته هذا المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف وقد توصل المحللون الاقتصاديون بهذا المصرف إلى نتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ورأى هؤلاء المحللون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.<sup>1</sup>

معيار CAMELS يعرف بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلهام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ويعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMELS والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ويقيم وضعية المصرف من خلال العناصر الستة أو المؤشرات المكونة له تتمثل في:<sup>2</sup>

- 1 - كفاية رأس المال CAPITAL ADEQUACY
- 2 - جودة الأصول ASSET QUALITY
- 3 - جودة الإدارة MANAGMENT QUALITY
- 4 - إدارة الربحية EAMNING MANAGMENT
- 5 - حرجة السيولة LIQUIDITY POSITION

<sup>1</sup> - تميسة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2013-2014، ص: 09.

<sup>2</sup> - جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة اكلي محمد أولعاج - البويرة، 2013-2014، ص: 73.

## 6 - الحساسية اتجاه مخاطر السوق SENSIVITY TO MARKE TRISK

## ثالثا: مميزات نظام CAMELS

يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- تصنيف المصارف وفق معيار موحد؛
- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛
- اختصار الزمن بالتركيز على 6 بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير، مما يقلل من حجم التقارير ويزيد من مصداقيتها؛
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد، وتحليل النتائج أفقا لكل مصرف على حدا ولكل مجموعة متشابهة من المصارف، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الستة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

## رابعا: مكونات نظام CAMELS

وتتمثل فيما يلي:

- 1- كفاية رأس المال:** يقصد بها الطرق التي يستعملها مالكو المصرف وإدارته لتحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف من جهة وحجم رأس المال من جهة أخرى، ومنه يمكن التعرف على ملائمة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة، ولقد أولى العلماء اهتمام متزايدا في مجال المصارف بحجم رأس المال باعتباره خط الدفاع الأول في حالة تعرض المصرف لخسارة.<sup>2</sup>
- 2- جودة الأصول:** تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيابة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة والإدارة ورأس المال، وتعني المخاطر التي تواجهها و قدرتها على تحقيق عوائد والقدرة على استردادها فيعطى تصنيف نوعية الأصول مستوى المخاطر المالية والمستقبلية المرتبطة بالافتراض كما يبين تصنيف قدرة الإدارة على تحديد و قياس مراقبة المخاطر.
- 3- جودة الإدارة:** وهي قدرة الإدارة على ضبط وتسيير السياسة المصرفية والائتمانية على أساس سليم حيث يتم قياسها بعدة مؤشرات كاتجاهات الأرباح المحققة عبر عدة فترات مالية، ومدى اهتمام وتقيد المؤسسة المالية بأنظمة الرقابة الداخلية مما يحد من الوقوع في الأخطاء والمخالفات والقدرة على جذب الودائع، بالإضافة إلى مدى كفاءة المصرف في توظيف أمواله كما أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي

<sup>1</sup> شوقي بوقربية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،

جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011، ص: 75.

<sup>2</sup> سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص: 152.

يمكن الاعتماد عليها هي معدلات الاتفاق، نسبة إيرادات كل موظف، التوسع في إعداد المؤسسات المالية.<sup>1</sup>

**4- إدارة الربحية:** تعتبر السبب الرئيسي في بقاء واستمرارية المصرف باعتباره من أهم المصادر المالية، وتمثل الفرق بين الإيرادات والتكاليف، كما تسعى الربحية دائماً لتعظيمه وتوظيفه في تطوير المصرف وتعظيم مركزه المالي، بالإضافة إلى تطبيق سياسات تقلل من النفقات العامة ومتابعة الديون المشكوك في تحصيلها كي لا تتعثر و تتأثر الربحية باعتمادها على الأرباح أو الميزة الضرورية كما يؤثر العجز في التحكم بالنفقات وكذا استخدام استراتيجيات ضعيفة.

**5- درجة السيولة:** السيولة عبارة عن قدرة المصرف على مقابلة التزاماته من تلبية طلبات المودعين لسحب ودائعهم، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان من قروض وسلفيات من خلال تحويل أي أصل من أصوله إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر وتهدف درجة السيولة في المصارف إلى تحقيق مايلي:

- توفير الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها؛

- القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسارة مهمة؛

- القدرة على توفير الأموال بتكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها؛

**6- درجة الحساسية اتجاه مخاطر السوق:** بالنسبة للمؤسسات المصرفية فيتمثل بالدرجة الأولى

بالمحفظة الاستثمارية، حيث أن هذه المحفظة تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من السندات والأسهم الحكومية والأجنبية والمشتقات المالية مثل العقود المستقبلية وعقود الخيارات، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات سعر الصرف، مخاطر التسعير وكل منها لها مقاييس مختلفة إلا أن هناك مقياس V A R إحصائي يقيس جميع هذه المخاطر بأقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقياسها المعروفة والمستخدم في العديد من المجالات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتمويل، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 172.

<sup>2</sup> يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الوقاية على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، عدد 10، جامعة عمار تليجي الأغواط- الجزائر، 2012، ص: 208.

## خلاصة:

- إتضح لنا من خلال هذا الفصل أن المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر هي ضرورة اقتصادية لكل مجتمع يرفض التعامل بالربا وكل أساليب الغش والخداع والاستغلال، حيث تختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية من حيث وظائفها، أهدافها و مصادر أموالها واستخداماتها ومن خلال ما تم تناوله يمكن أن نلخص أهم ما توصلنا إليه فيما يلي:
- المصارف الإسلامية هي مصارف تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها المصرفية والاستثمارية؛
  - تتميز المصارف الإسلامية بمخاطر غير موجودة في المصارف التقليدية؛
  - تحتفظ المصارف الإسلامية سيولة نقدية عالية مقارنة بالمصارف التقليدية الأمر الذي يؤدي إلى حرمانها من تحقيق عوائد مرتفعة بسبب عدم استغلال السيولة المتاحة لها؛
  - المصارف الإسلامية تقوم بتوجيه جزء كبير من أموالها نحو الاستثمارات فقط؛
  - يمكننا الأداء المالي من معرفة وضعية المصرف بشكل أفضل مقارنة بالمصارف الأخرى الموجودة في السوق المصرفية؛
  - يعتبر الأداء المالي من الضمانات اللازمة لنمو واستمرار المصارف عامة والإسلامية خاصة؛
  - يعتبر الأداء المالي عملية أساسية وضرورية لاستمرار النشاط والتخطيط للمستقبل؛
  - نلاحظ أن الأداء المالي للمصارف التقليدية لا يختلف عن الأداء المالي في المصارف الإسلامية؛
  - يعتبر استخدام النسب المالية من أهم الوسائل التي تسمح بالاستغلال الأمثل للبيانات المتاحة،
  - استخدام النسب المالية إلى تحسين الدخل الصافي للمصارف وذلك بالاعتماد على الموارد التي تؤدي إلى رفعه؛
  - تسمح النسب المالية بمراقبة التكاليف وإيرادات المصرف بشكل يضمن التوجيه السليم لها؛
  - تبين النسب المالية قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها الحالية المتداولة قصيرة الأجل؛
  - تحليل وتقييم الأصول والخصوم المتداولة على مستوى المصارف.

**الفصل الثاني:**

**الإطار النظري حول**

**الاندماج المصرفي**



**تمهيد:**

يعتبر الاندماج المصرفي من أحد أهم السمات التي ظهرت نتيجة العولمة والمنافسة والسيطرة على آليات الاقتصاد العالمي، حيث يعد من أبرز الوسائل لتحسين القدرة التنافسية لدى المصارف لإعتبره العلاج الناجع للكثير من المشاكل المصرفية، وعلى رأسها تدني ربحية المصارف واضمحلال قواعدها الرأسمالية وضعف قدرتها على مواجهة المنافسة، لاسيما بالنسبة للمصارف الصغيرة، إلا أن المكاسب المتوقعة للاندماج تلك المصارف في كيانات أقوى تفتح باب الأمل لعلاج تلك المشكلات والاستفادة من اقتصاديات تكاليف التشغيل وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية وتوزيع المخاطر.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار مفاهيم حول الاندماج المصرفي وقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث

رئيسية وهي كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي
- المبحث الثاني: آثار الاندماج المصرفي - مزاياه وعيوبه
- المبحث الثالث: أساسيات الاندماج المصرفي

## المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي

لقد أضحى الاندماج المصرفي وسيلة تلجأ إليها المصارف الكبيرة منها والصغيرة، في الدول المتقدمة منها قبل الدول النامية، حيث كان الغرض الذي تسعى إلى تحقيقه تحسين الجودة، مواجهة المنافسة، زيادة الربحية من رأس المال... الخ، الأمر الذي يقتضي تعريف الاندماج المصرفي، أهميته وشروطه، وما هي أهدافه وأثاره على القطاع المصرفي.

### المطلب الأول: مفهوم الاندماج

سنتناول في هذا المطلب أهم تعريف الاندماج المصرفي وأهم خصائصه:

#### أولاً: تعريف الاندماج المصرفي

يمكن تعريفه على أنه " شراء مصرف ما لمصرف آخر فيسمى المصرف المشتري بالمصرف الدامج والمصرف البائع بالمصرف المندمج، وذلك إما لتشابه المنتجات أو تشابه مراحل عملية الإنتاج أو الرغبة في التوسع في مجال معين".<sup>1</sup>

ويعرف أيضاً أنه " اندماج مصرف صغير بمصرف أكبر منه ينجم عنه اختفاء المصرف الأول، أي اندماج مصرف أو مصارف صغيرة في مصرف كبير، وقد يقوم المصرف الأكبر بشراء جميع أسهم المصرف الصغير، وقد يقوم ببيع أسهمه مقابل حصوله على أسهم مصرف جديد، أو قد يقوم بشراء موجودات وأصول المصرف الصغير، على أن يقوم مساهمو المصرف الصغير بعد ذلك بحل مصارفهم وتصفياتها".<sup>2</sup>

وهو عبارة عن " اتحاد بين مصرفين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الاندماج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة، أو زوال المصارف من الناحية القانونية وضمها إلى المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المدمج، ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير، وقد يكون الاندماج جزئياً من خلال الاستحواذ على حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - محمود حسين الوادي، إسماعيل يونس يامين، اقتصاديات الأعمال، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014، ص: 283.

<sup>2</sup> - احمد صفر، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2008، ص: 90.

<sup>3</sup> - محمد حسين الشريف محمد، الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم- السودان، 2014-2015، ص: 17.

وعرف بأنه " انضمام عدة مصارف بعضها إلى بعض انضماما تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها ويحل محلها مصرف واحد، وتعني كلمة دمج في الأعمال التجارية ضم مصرفين أو أكثر لإنشاء مصرف واحد." <sup>1</sup>

وهو " اتفاق يؤدي إلى اتحاد مصرفين أو أكثر وذوبانها إداريا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة إلى وفعالية اكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد." <sup>2</sup>

أما عملية الاستحواذ تحدث عندما يقوم مصرف كبير بشراء حصة ملكية في مصرف أصغر منها، تمكنه من السيطرة عليه فيذوب المصرف الصغير في المصرف الكبير، ويوجد تشابه إستراتيجية عقود الاندماج والاستحواذ من حيث دور الوسطاء، معايير تقييم الأصول، إعداد الترتيبات الخاصة بتحديد مصير العقود المرتبطة في تلك الشركات وحصص المساهمين، وللتفريق بين الاندماج والاستحواذ هما: **الاندماج:** هو اندماج مصرف في مصرف آخر قائم ( المصرف الدامج) بحيث تندمج جميع أمورهم المالية والإدارية وينشأ مولود جديد وفي هذه الحالة تزول الصفة القانونية من المصارف المندمجة. أما **الإستحواذ:** فهو استيلاء مصرف على مصرف آخر بحيث يلتزم المصرف المستحوذ عليه بقواعد وضوابط المصرف المستحوذ. <sup>3</sup>

### ثانيا: خصائص الاندماج المصرفي

تتمثل أهم خصائصه فيما يلي:

- يختص في عملية ضم مصرفين أو أكثر تحل بموجبه المصارف الداخلة في العملية ويؤسس مصرف جديد؛
- يهدف الاندماج إلى إنشاء المصرف الجديد الناتج عن اندماج مصرفين معا؛
- قد يكون الغرض من الاندماج هو السيطرة والاحتكار في مجال معين؛ <sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الهاشمي كارولين ، **الاندماج المصرفي وأبعاده** ه، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص اقتصاد وإدارة، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة القاهرة- مصر، 2011، ص: 02.

<sup>2</sup> - فوزية أحمد عبد الحميد سعد ، **جدوى الاندماج المصرفية، حالة المصارف الإسلامية في مصر** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة القاهرة- مصر، 2006، ص: 05.

<sup>3</sup> - توفيق عبد العزيز السويلم: " **الاندماجات والاستحواذات بين مكاتب مراجعة الحسابات وآثارها في تطوير المهنة والإرتقاء بها** " ، ورقة بحثية في العلوم الاقتصادية، جدة- الرياض، منشورة على موقع الالكتروني : [www.a/swailemcpa.Com](http://www.a/swailemcpa.Com), le 25/04/2018, http : 12 : 14

<sup>4</sup> - عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، **التكامل الاقتصادي العربي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2015، ص: 104 .

- تشكيل كيان مصرفي أكبر حجماً وسعة وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل سواء من خلال تعظيم العائد والأرباح أو من خلال اكتساب قوة وقدرة على مواجهة المخاطر وتخفيض التكاليف واكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي؛<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أهمية الاندماج المصرفي وشروطه

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية الاندماج وشروطه:

#### **أولاً: أهمية الاندماج المصرفي**

- تظهر أهمية الاندماج المصرفي من خلال كبر حجم المصرف اقتصادياً وذلك في تدعيم إمكانياته وقدراته في جميع الاتجاهات وذلك على النحو التالي:
- 1- تحقيق عوائد وأرباح للمساهمين وتخفيض التكاليف التشغيلية .
  - 2- إتاحة الفرصة للمصرف المدمج فيه لإمكانية توسيع أسواق العملاء على اختلاف أهدافهم الإيداعية والاستثمارية.
  - 3- تعزيز القدرة على الاستثمار في الموارد البشرية وتنمية مهاراتها وخبراتها من خلال التدريب التخصصي.<sup>2</sup>
  - 4- استنفاء المعايير الدولية للملاءة المالية ( بازل 1، 2 و 3) وزيادة القدرة التنافسية.
  - 5- إحداث تغييرات في فرق العمل و السبيل إلى ذلك يكون من خلال التوسع في عملية الاندماج وزيادة مستويات التفاعل بين أعضاء تلك الفرق.<sup>3</sup>
  - 6- طرق النجاح لبلوغ أهداف عملية التحسين المستمر و التحسين يتحقق تلقائياً من خلال الاندماج .
  - 7- بعض المصارف تستفيد من عملية الاندماج من خلال الاستفادة من القوانين الضريبية.<sup>4</sup>

#### **ثانياً: شروط الاندماج المصرفي**

يمكن تلخيص شروط الاندماج المصرفي على المجتمع في النقاط التالية:

- 1 - أن تتوفر رغبة حقيقية صادقة لدى القائمين على عملية الاندماج المصرفي.
- 2- توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة لعملية الاندماج المصرفي.<sup>5</sup>
- 3- أن يتم وضع تصور عملي لمراحل عمليات الاندماج المصرفي، يتضمن: الإعداد وتهيئة البيئة الداخلية لتقبله والبيئة الخارجية للترحيب به، ويتم وضع خطة زمنية لتنفيذ عملية الاندماج.

<sup>1</sup> محمد احمد التوني، الاندماج المصرفي- المؤسسة والتطور - الدوافع والمبررات والاثار، مع نظرة على تجارب الاندماج عالمياً وعربياً ومصرياً، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2007، ص: 64.

<sup>2</sup> مصطفى كمال السيد طابل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، اتحاد المصارف العربية، القاهرة- مصر، 2009، ص: 191 .

<sup>3</sup> إحسان دهب جلاب، كمال كاضم طهر الحسيني، إدارة التمكين والاندماج، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2014، ص- ص: 131، 132.

<sup>4</sup> محسن أحمد الخضيرى، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2007، ص: 47.

<sup>5</sup> خنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016، ص- ص: 115-116.

- 4- أن يتم اختيار اسم الكيان المصرفي الجديد والعلامة التجارية ومجلس الإدارة والخدمات المصرفية التي سيتم التعامل فيها وتقديمها وغيرها.
- 5- إيجاد التنسيق الفعال من وحدات المصارف المندمجة واللوائح والقوانين والقرارات، مع وضع شبكة داخلية على درجة عالية من الكفاءة للاتصالات، شاع روح الاطمئنان لكل العاملين.
- 6- أن يخضع قرار الاندماج لدراسات اقتصادية ومالية وتسويقية واجتماعية، ودراسة السوق المصرفي الذي تعمل فيه المصارف الداخلة في عملية الاندماج ومعالجة أوجه الاختلافات القائمة بالفعل داخل المصارف الراغبة في الاندماج.<sup>1</sup>
- 7- التقييم والفحص الشامل لجميع أصول والتزامات المصارف الداخلة في عملية الاندماج، وكذلك تحديد حقوق المساهمين والأصول والالتزامات التي تؤول إلى المصارف الدامجة، وكيفية التعامل مع الأصول الأخرى والالتزامات الأخرى.
- 8- أن تتم عملية الاندماج بدقة متناهية وبحرص شديد، وعدم إغفال أي ما كان من شأنه أن يؤدي إلى متاعب للمصارف المندمجة حالياً أو مستقبلاً.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: أهداف وأسباب الاندماج المصرفي

سنتناول في هذا المطلب أهم أهداف وأسباب الاندماج المصرفي:

#### **أولاً: أهداف الاندماج المصرفي**

الاندماج المصرفي يرمي إلى مجموعة من الأهداف التالية:

- 1 -زيادة الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين، من خلال تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.
- 2- خلق وضع مصرفي تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للمصرف الجديد، وخلق فرص استثمار أكثر عائداً وأقل مخاطرة.
- 3- إحلال إدارة جيدة أكثر خبرة تؤدي إلى درجة أعلى كفاءة في وظائف المصرف.<sup>3</sup>
- 4- يهدف الاندماج إلى تحقيق الربح وتوفير الوقت والجهد، فعملية إنشاء مصرف جديد يحتاج إلى الوقت والجهد والمال بينما يمكن شراء مصرف جاهز.

<sup>1</sup> - محسن أحمد الخضري، مرجع سبق ذكره، ص: 81.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2005، ص: 172.

<sup>3</sup> - بوزعرور عمار، دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004؛ ص: 138.

- 5- الهدف من عملية الاندماج هو تحقيق النمو لأن له علاقة بمعدلات الربحية، وتسعى المصارف إلى تحقيق هدف تعظيم معدلات النمو على حساب تعظيم الأرباح.<sup>1</sup>
- 6- جعل الأفراد العاملين أكثر إنتاجية وتشجيعاً في مواقع العمل، وعدم التناسق بين الأفراد العاملين والإدارة، والتأكيد على علاقة الشراكة.
- 7- زيادة إمكانية تصميم الخطط بشكل أفضل وتحسين كفاءة عملية اتخاذ القرارات نتيجة المشاركة، وبالتالي المساهمة في عملية التحديد الدقيق للمشكلات، الأمر الذي يساعد في اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة التي تضمن المعالجة لتلك المشكلات.
- 8- إن الهدف الأساسي من الاندماج هو الارتقاء بالمستوى الفكري والمعرفي والثقافي، والمهارات لدى فريق العمل والأفراد العاملين من خلال مشاركتهم الفاعلة في كافة الشؤون التنظيمية.<sup>2</sup>

### ثانياً: أسباب الاندماج المصرفي

توصلت فكرة الاندماج المصرفي إلى اتجاه مصرفين أو أكثر لشخصية معنوية جديدة ناشطة، ولهذه العملية مبررات يتمثل بعضها فيما يلي:

- 1- الحصول على اقتصاديات أفضل: يؤدي الاندماج إلى زيادة إنتاجية المصرف المندمج واكتساب مزايا تنافسية تأهله لأوضاع أفضل في السوق المصرفي دولياً ومحلياً، فضلاً عن اكتساب قدرة أعلى في:
  - تحقيق الانتشار الجغرافي محلياً وإقليمياً ودولياً؛
  - الدخول إلى مجالات جديدة سواء مصرفية أو غير مصرفية؛
  - تحقيق نصيب أكبر وحصّة أفضل في السوق المصرفي المحلي والدولي.
- 2- امتلاك ميزة تنافسية أفضل وأرقى: يعمل الاندماج على اكتساب المصارف المندمجة ميزة تنافسية أفضل عما كانت تملكه من قبل، وهي ميزة عادة ما تكون متصلة بالآتي:
  - تطوير وتقديم الخدمات المصرفية؛
  - تمويل الأنشطة المصرفية التي يقدمها المصرف وزيادة قدرته على مواجهة المخاطر المحتملة؛
  - تحقيق ميزة تنافسية في حيازة وتطوير الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، والقادرة والراغبة في القيام بالعمل المصرفي على أكمل وجه؛<sup>3</sup>
- 3- التحول المتزايد من جانب المصرف في مجال الوساطة يؤدي إلى توفير الأموال اللازمة لحركة الاقتصاد الحقيقي؛

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد، الاندماج وخصخصة البنوك، دار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2001، ص: 79.

<sup>2</sup> نعيم دهمش وظاهر القشي، مخاطر العمليات المصرفية التي تتم من خلال القنوات الإلكترونية، مجلة البنوك، العدد 2، المجلد 23، عمان- الأردن، 2004، ص: 154.

<sup>3</sup> جورج أسحق حنين، الدمج المصرفي في ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة، ورقة بحثية مقدمة من قبل أبحاث الإدارة العامة المركزية للمعلومات الإحصائية، قطاع مكتب الوزير للإدارة المركزية بمركز المعلومات والتوثيق الوزارة المالية، جمهورية مصر العربية، 2002، ص- ص: 2-3.

- 4- إرساء معايير وضوابط دولية لأداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مراكزها المالية ويحول دون تعرضها للانهايار؛
- 5- تزايد حركة انتقال الأصول من ميزانيات المصارف إلى خارجها لتتحول إلى صكوك قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية؛
- 6- تساعد على تحرير تجارة الخدمات المصرفية ضمن منظومة تحرير تجارة الخدمات، وتطبيق معيار كفاية رأس المال في المصارف من خلال منظمة التجارة العالمية؛
- 7- يؤدي إلى لجوء السلطات النقدية إلى تطوير واستحداث أدوات وأساليب رقابية جديدة، لمواكبة تطورات المتلاحقة في النشاط الاقتصادي؛
- 8- تعاضد دور مؤسسات التقييم الدولية الخاصة في تطبيق الدول والشركات والمصارف؛
- 9- الاتجاه المتزايد من جانب المصارف التجارية لممارسة أنشطة الاستثمار العقاري.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - محمود أحمد التونسي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 85-86.

**المبحث الثاني: آثار الاندماج، مزاياه وعيوبه**

ينتج عن الاندماج العديد من الآثار في الاندماج المصرفي ويمكن أن يحقق عدة مزايا وفوائد تساعد على مواجهة مخاطر السوق، ولكن هذا لا ينفى أن هناك عدة عيوب تواجه هذه الكيانات المصرفية، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المبحث.

**المطلب الأول: آثار الاندماج المصرفي**

يؤدي الاندماج المصرفي إلى مجموعة من الآثار والنتائج السلبية إذا لم تتم العملية بنجاح، وتمتد هذه الآثار وذلك لتلقي بضلالها على كل المصارف في عملية الاندماج، على عملاء هذه المصارف من مودعين ومقترضين، ونشير فيما يلي إلى آثار عملية الاندماج المصرفي:

**أولاً: أثر الاندماج المصرفي على النظام المصرفي**

للاندماج المصرفي آثار ايجابية وسلبية على النظام المصرفي أهمها فيما يلي:

**1 - الآثار الإيجابية:**

تتمثل في:<sup>1</sup>

- أ- **انتقال الذمة المالية:** يترتب على الاندماج المصرفي انتقال الذمة المالية للمصرف المندمج إلى المصرف الدامج التي يحل محلها في جميع حقوقه والتزاماته، وهذا ما يدل على انه ليس بالحاجة إلى المصرف المندمج وسداد ما عليه من التزامات.
- ب- **زيادة قاعدة رأس المال:** زيادة رأس مال المصرف الناتج عن الدمج والاعتماد عليه كمصدر لتمويل قدرة المصرف على:

- تحمل المخاطر المالية بصورة أكبر، والترويج المشروعات وإدارة العمليات بنجاح.
- تجنب الأزمات والهزات المالية والمصرفية الشديدة ومنع آثارها السلبية.

ج- **ارتفاع تصنيف المصارف المندمجة:** يترتب على الاندماج بين مصرفين وضع المصرف الجديد الناتج عن هذا الاندماج في ترتيب ائتماني أفضل.

د- **تحسين التكنولوجيا والإطارات والخدمات المصرفية:** يترتب على الاندماج قدرة الكيان المصرفي الجديد الناتج عن هذا الاندماج على الاستثمار في الموارد البشرية، واستقطاب الكفاءات المصرفية والتنظيمية.

هـ- **إعادة الهيكلة للمصارف المندمجة:** يترتب على الاندماج التحسن المنشود في الكفاءة الإنتاجية للمصارف المندمجة، بشرط أن يكون لدى المصرف الحائز الإدارة القوية والقدرة على الاستفادة من الإيجابيات الكامنة وتفعيلها، وهو ما يأخذ شكل إعادة الهيكلة أي إعادة تنظيم المصرف.

<sup>1</sup> مطاي عبد القادر، **الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير عصنة النظام المصرفي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة- الجزائر، العدد 7، جوان 2010، ص-ص: 123-124.



## 2- الآثار السلبية:

تتمثل بعض هذه الآثار السلبية فيما يلي:<sup>1</sup>

- أ- عدم العناية الخاصة بالعملاء نتيجة لكبر الحجم؛
- ب- قد يترتب على الاندماج أوضاع غير متوازنية، دافعة إلى اختلالات عميقة في السوق المصرفي واختفاء الدافع على التطوير، وهو ما يؤثر سلباً على العملاء والنشاط الاستثماري بصفة عامة؛
- ج- زيادة وقوع تعثر المصارف العملاقة على الاقتصاد ككل، حيث أن الإفلاس أو تعثر مصرف قد يؤدي إلى كوارث مالية كما هو الحال في دول العالم اليوم اثر الأزمة المالية.

## ثانياً: أثر الاندماج المصرفي على مستوى الأداء المصرفي

يمكن تقييم آثار الاندماج المصرفي على أداء المصرف عن طريق قياس التغيير في الأداء قبل وبعد الاندماج ويتمثل ذلك:<sup>2</sup>

- 1- **أثر الاندماج على الكفاءة الإدارية:** يقصد بالكفاءة الإدارية قدرة المديرين على السيطرة على التكاليف وتحقيق الإيرادات.
- 2- **أثر الاندماج على الأداء والربحية:** تشير بعض الدراسات بأن المصرف الدامج يكون عادة هو الأفضل في الأداء قبل الاندماج بينما يكون المصرف المندمج أداءه منخفض، وهنا يحاول المصرف الدامج تحسين أداء المصرف المدمج وكذلك يساعده على خفض التكاليف، أما في الاقتصاديات الناشئة فقد بينت إحدى الدراسات بأن بعض المصارف تحقق تحسناً في الأداء والعائد وانخفاضاً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف بعد الاندماج، مما يؤدي بدوره إلى زيادة العائد ثم زيادة الأرباح.
- 3- **أثر الاندماج على اقتصاديات الحجم والمجال:** وجدت معظم الدراسات أن هناك زيادة في الغلة على الحجم في المصارف الصغيرة، يعني إجمالي حجم المصارف أقل من **100 مليون دولار**، بينما هناك انخفاض أو ثبات في حجم الغلة للمصارف الكبيرة، فإنها هي الأفضل في تحقيق كفاية التكاليف والربحية والاستفادة من اقتصاديات الحجم والمجال.
- 4- **أثر الاندماج على القيمة السوقية:** يعتبر قياس أثر الاندماج على القيمة السوقية لأسهم المصرف أحد المؤشرات الهامة في عملية الاندماج المصرفي، وتشير النتائج إلى الانخفاض في قيمة أسهم المصارف المتعثرة أساساً تؤثر في الزيادة لأسهم المصارف المستهدفة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص: 125.

<sup>2</sup> هالة حلمي سعيد، **اندماج البنوك. الدوافع والآثار**، سلسلة أوراق بحثية، جامعة القاهرة- مصر، العدد 22، مارس 2005، ص- ص: 28-29.

## ثالثاً: أثر الاندماج المصرفي على الصناعة المصرفية

يمكن تحديد أو توضيح أثر الاندماج على الصناعة المصرفية من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- 1- **أثر الاندماج المصرفي على المنافسة:** ويتوقف ذلك على نوع الاندماج، تعريف السوق، درجة المنافسة فيه و درجة الصناعة الموجودة، الإطار القانوني الحاكم للمنافسة، الظروف الاقتصادية العامة والتغير الحادث في تطبيق قوانين منع الممارسات الاحتكارية خاصة فيما يتعلق بالاندماج، وهذا ما قد ييسر من عملية الاندماج، الأمر الذي ينتج عنه آثار إيجابية على إعادة الهيكلة المصرفية، بصفة عامة فإن السلطات المسؤولة توافق على الاندماج الذي ينتج عنه إلى زيادة الصناعة وخفض المنافسة.
- 2- **أثر الاندماج المصرفي على إنتاجية وأداء الصناعة المصرفية:** انعكست زيادة إنتاجية المصارف المندمجة وتحسن أداءها و جودة خدماتها وكفاءتها بعد الاندماج بشكل إيجابي في أداء وإنتاجية الصناعة المصرفية.
- 3- **أثر الاندماج على أسعار الفائدة:** إن المصارف التي تعمل في الأسواق الأكثر تركيزاً تدفع أسعار فائدة منخفضة على الودائع، ومن ثم فإن اندماج المصارف يؤدي إلى تخفيض أسعار الفائدة على الودائع.
- 4- **أثر الاندماج على العمالة:** يؤثر الاندماج على إنتاجية العمال ومستوى رضاهم، وذلك من خلال تأثيره على مستوى التوظيف، الأجور وجودة بنية العمل، فيقل رضى العمال والموظفين إذا قلت الوظائف المتاحة أو انخفضت الأجور والدخول الحقيقية، أو حدث تدهور في نسبة العمل والعكس بالعكس.
- 5- **أثر الاندماج على كفاءة نظام المدفوعات الداخلية:** الاندماج يقلل من عمليات المدفوعات لأنه يقلل من عدد المصارف، ويساعد على عمل شبكة معلوماتية كفاءة وشبكة مدفوعات إلكترونية، وبالتالي فإن عملياته السنوية سوف تتم بسرعة وكفاءة، وبالتالي تزيد الكفاءة لنظام المدفوعات في النظام المصرفي مع انخفاض عدد المصارف، كما تزيد الكفاءة لأن الاندماج يساعد على انتقال الموارد إلى المصارف الأكثر كفاءة في عملية التشغيل.
- 6- **أثر الاندماج المصرفي على تمويل المشروعات الصغيرة:** في هذا الصدد إن لم يكن هناك انخفاض في حجم الائتمان المقدم إلى المصارف الصغيرة بعد الاندماج، بالنسبة للمصارف الأخرى يؤدي إلى زيادة الائتمان الممنوح في أسواق المصارف المحلية، على عكس أن الصدد الذي أظهر أن الاندماج بين المصارف الكبيرة أدى إلى انخفاض حجم الائتمان الممنوح للمصارف الصغيرة، قد أوضحت الدراسات

<sup>1</sup> -سمية عمران عبد الكريم، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الخدمات المصرفية في البنوك التجارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، أكاديمية السادات- مصر، 2001-2002، ص: 66.

التطبيقية أن المصارف الصغيرة تقدم قروض لصغار العملاء في حدود 9% بينما المصارف الكبيرة تقدم هذه القروض في حدود 2% فقط من إجمالي القروض.

### المطلب الثاني: مزايا الاندماج المصرفي وفوائده

#### أولاً: مزايا الاندماج المصرفي

للاندماج المصرفي عدة مزايا أهمها ما يلي:

- 1- **تقليل المخاطر:** ذلك انه في ظل سياسات التحرر وانفتاح الأسواق ترتفع درجة المخاطر، وتزداد سرعة انتقالها بين الأسواق، بما يعرض المصارف الصغيرة بصورة خاصة لمخاطر التعثر والإفلاس.
- 2- **زيادة رأس مال المصارف المندمجة:** بما يجعلها أقل تأثراً بالمشاكل التي قد تتعرض لها، ويمكنها من ترويج الاستثمار وإدارة العمليات بنجاح.<sup>1</sup>
- 3- **مواجهة المنافسة الدولية:** ذلك أن قيام المصارف الكبيرة جراء عمليات التملك والاندماج، يمكن المصارف المحلية من منافسة المصارف العالمية الكبرى التي تسعى إلى تقوية حضورها بفرض أعمالها ونموها.
- 4- **الدخول إلى أسواق التمويل الدولية:** ذلك أن الوحدات المصرفية الكبيرة هي الأقدر على تطوير الأعمال في الخارج من خلال التوسع والحضور الدولي، الأمر الذي يوفر لها فرص الدخول إلى أسواق عالمية أكبر وأوسع لا يمكن دخولها في حالة المصارف الصغيرة.
- 5- **تحسين عمليات البحث والتطوير:** إن المصارف الكبيرة الناجمة عن عمليات الاندماج تصبح أكثر قدرة على تحسين إمكانيات تمويل البحث والتطوير للأعمال والخدمات التي توسع نطاق الأعمال، وتمكن هذه المصارف من اكتشاف فرص جديدة وتطوير البحث عن مزايا تنافسية جديدة.<sup>2</sup>
- 6- **تعظيم ربحية المصارف وزيادة قدرتها التنافسية ومواكبة المعايير العالمية:** إن عمليات الاندماج المصرفي الناجحة ينتج عنها خفض للتكاليف، وزيادة في الإيرادات وتعظيم في الأرباح، وذلك نتيجة للخدمات التي يقدمها المصرف الجديد وتوسعه في السوق، وقدرته على جذب الفرص التسويقية، مما يؤدي إلى زيادة الحصة التسويقية للمصرف الجديد ويؤدي إلى زيادة الأرباح أيضاً، وبذلك فإنه من خلال عملية الاندماج يمكن أن تزداد الربحية نتيجة للتوسع في تقديم الخدمات، وزيادة الحصة التسويقية، وفتح أسواق جديدة، مما يقلل من التكاليف ويزيد من الإيرادات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-صفاء جمال الدين ، اندماج البنوك الكبرى في الدول المتقدمة تهدد المصارف في الأسواق الناشئة \_\_\_\_\_ ، مقال منشور على موقع الالكتروني

www.ahram.org.com le 06/05/2018 http : 16 : 30 2001/02/11

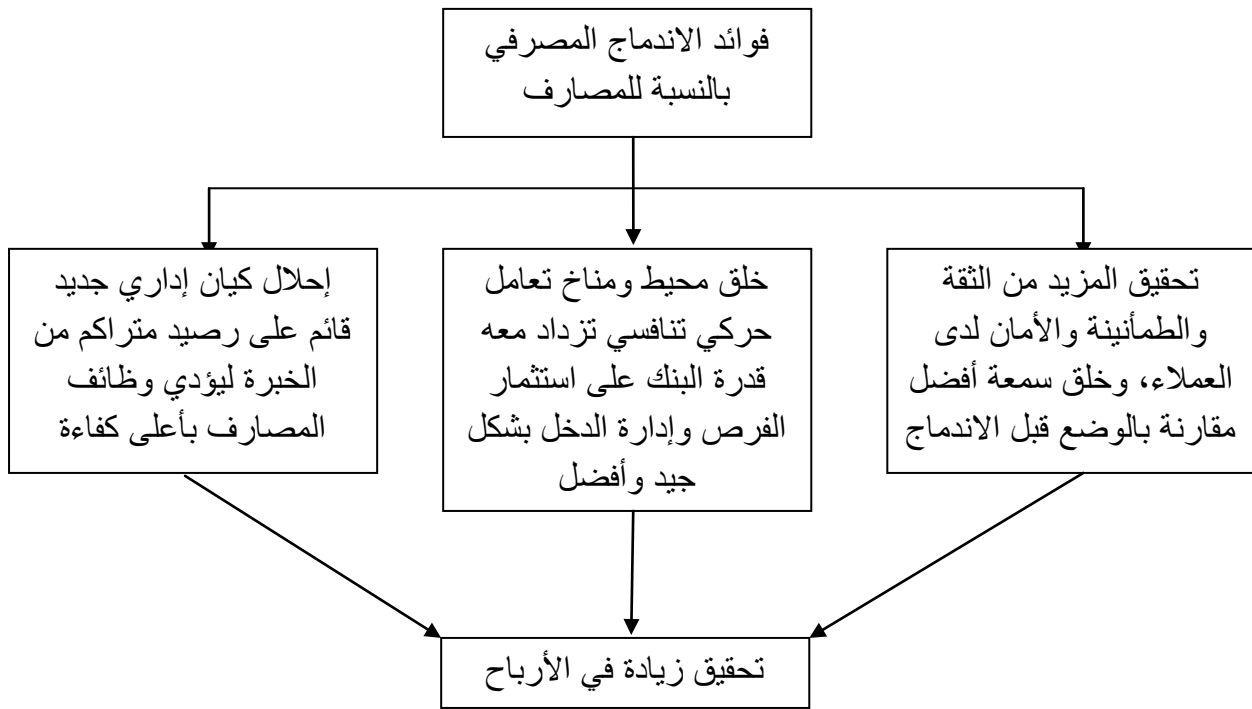
<sup>2</sup>- أحمد سفر ، التعاون المصرفي العربي التوسع والتكامل ، مؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت- لبنان ، 2008 ، ص- ص: 162-164.

<sup>3</sup>- فنون نزار وآخرون ، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 31 ، العدد 1، 2009 ، ص: 104.

7- **تقوية الإدارة والاستفادة من الكفاءات الإدارية:** تشمل عملية الاندماج المصرفي دراسة وضع الكوادر البشرية لدى المصارف المندمجة، بحيث يتم تفعيل الطاقات الكامنة واستغلالها ايجابيا، من خلال إعادة تنظيم وهيكله المصارف المندمجة، للخروج بإدارة مصرفية قوية قادرة على إنجاز العمل بكفاءة أكثر، إذ يمكن الاستفادة من خبرات بعضها البعض، أو يتم وضع كل شخص في مكانه المناسب، بحيث يؤدي ذلك إلى إنجاز الأعمال التي توكل إليها، فضلا عن تدعيم الكادر البشري بطاقم متميز وقادر على إنجاز تلك الأعمال بكفاءة.<sup>1</sup>

وفي النهاية نخلص إلى أن للاندمج المصرفي عدة فوائد تتحقق عنه، ويمكن تلخيص هذه الفوائد للمصارف فيما يتضمنه الشكل التالي :

**الشكل رقم 1: فوائد الاندماج المصرفي للمصارف**



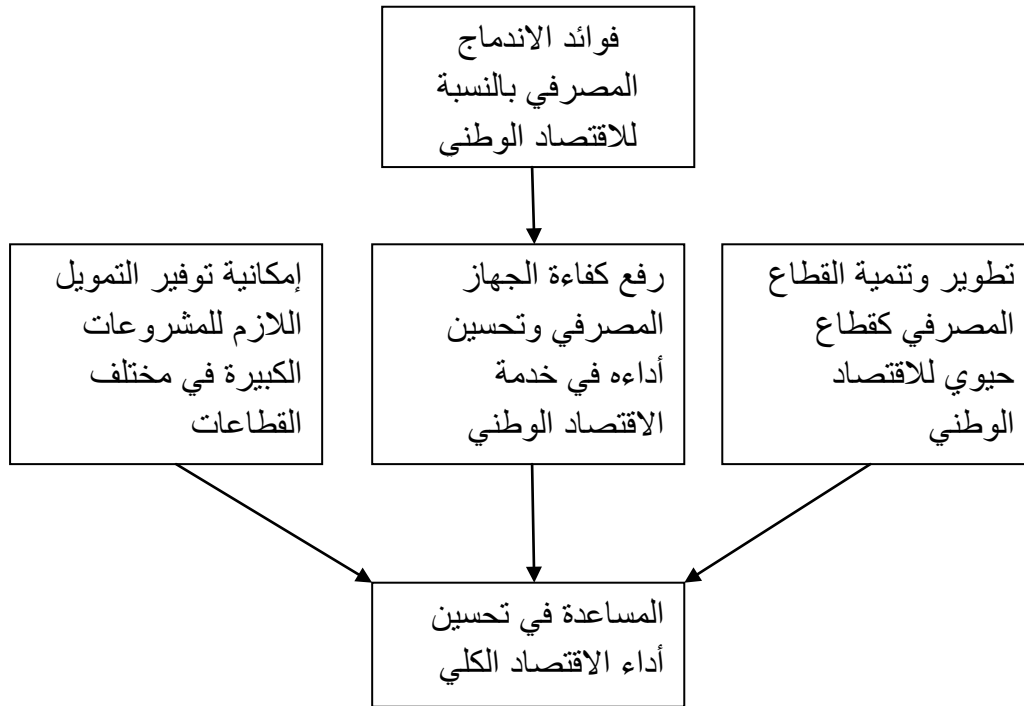
**المصدر:** أحمد العثيم، دراسة بعنوان: المصارف الخليجية المحلقة والمراد تحقيقه، 2008، منشور على الموقع التالي:

www.aljazira.com; le :13/03/2018 ;htm : 11:30 .

<sup>1</sup> - زايده مهيب ، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وتجارية، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2006، ص: 648.

- أما فوائد الإدماج بالنسبة للاقتصاد الوطني فيمكن تلخيصها فيما يتضمنه التالي:

**الشكل رقم 2: فوائد الاندماج المصرفي للاقتصاد الوطني**



المصدر: أحمد العثيم، دراسة بعنوان: المصارف الخليجية المحلقة والمراد تحقيقه، 2008، منشور على الموقع التالي:

www.aljazeera.com; le :13/03/2018 ;htm : 11:30 .

**المطلب الثالث: عيوب الاندماج المصرفي**

على الرغم من كل تلك المزايا لعمليات الاندماج المصرفي التي تم ذكرها إلا أنه لا يخلو من بعض العيوب ومن أهمها:

- 1- قد تنتج عن عملية الاندماج، أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المصرفية والمالية؛
- 2- كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج، قد يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعملاء (خاصة عملاء المصرف المندمج)، مما يؤدي إلى توجيههم إلى مصارف أخرى؛
- 3- زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج التي ينتج عنها إخفاء المعلومات والبيانات، مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب؛<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - باكور حنان ، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2013 - 2014، ص - ص: 73-74.

- 4- قد تترتب عن عملية الاندماج فقدان عدد من الموظفين وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية، وهذا الأمر ينعكس سلبا على أداء العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد؛
- 5- التركيز على الصناعات المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف، بسبب الممارسات الاحتكارية التي تتولد عن غياب المنافسة السوقية الحقيقية؛<sup>1</sup>
- 6- إن التكلفة الاجتماعية الباهظة للاندماج المصرفي والمتمثلة في إمكانية التسبب في فقدان العديد من الموظفين لوظائفهم والاستغناء عن خدماتهم نتيجة للاندماج، وما سيتبع ذلك من آثار سلبية على المجتمع بأسره؛
- 7- إغفال الأهداف الإستراتيجية عند تقييم الصفقة، فقد يهتم المفاوضون بخفض النفقات دون الاهتمام بأهداف بعيدة المدى وعلى درجة الأهمية، وقد يؤدي إلى ضغط كبير على المدى البعيد؛<sup>2</sup>
- 8- قد ينتج عن حالات الاندماج بين المصارف الضعيفة ظهور مصرف كبير الحجم، ولكنه ضعيف إداريا ولا يقدم خدمات بجودة عالية، وقد يتم الاندماج وفق اعتبارات غير اقتصادية مما يعني أن تسليم مهام الإدارة إلى عناصر غير كفؤة ممكن أن تزيد من إمكانيات تعثر المصرف الجديد.<sup>3</sup>
- 9- ينتج عن عملية الاندماج أحيانا تراخي في عملية الرقابة والإشراف، باعتقاد أن ضخامة المصرف تحول بينهما وبين الانهيار، إلا أن هذا الحجم بحاجة إلى المزيد من الالتزامات والضبط والرقابة للحفاظ على الوحدات المالية بحجمها الكبير.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الدباغ صلاح الدين، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة- مصر، 1992، ص: 166 .

<sup>2</sup> - السالوس طارق عبد السلام، الدمج المصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2005، ص: 48.

<sup>3</sup> - حساني عبد الرزاق، الدمج المصرفي، مجلة الثورة، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، العدد 14، عمان- الأردن، 2009، ص: 02.

<sup>4</sup> - أباطة عصام الدين أحمد، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2010، ص: 191.

### المبحث الثالث: أساسيات حول الاندماج المصرفي

في هذا المبحث سيتم التطرق إلى ضوابط الاندماج المصرفي لتحقيق الهدف المرجو من العملية، ألا وهو تحسين وضع المصارف القائمة، بالخروج بمصارف ذات حجم مناسب وقادر على جلب حصة سوقية أكبر، بالإضافة لأنواعه المتعددة ومراحلها المختلفة، مع التركيز على تجارب بعض بلدان العالم خاصة منها دول أوروبية، آسيوية وعربية.

#### المطلب الأول: أنواع الاندماج المصرفي

سننتظر في مطلبنا هذا إلى أنواع الاندماج المصرفي:

أولاً: من حيث طبيعة نشاط الوحدات المندمجة

ونميز بين ثلاثة أنواع وهي كالتالي:

1- **الاندماج المصرفي الأفقي:** وهذا الاندماج يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في نفس طبيعة النشاط أو أنشطة مترابطة أو مكملة لبعضها البعض مثل: اندماج مصارف تجارية أو مصارف متخصصة أو مصارف إسلامية.<sup>1</sup>

2- **الاندماج المصرفي الرأسي:** هذا الاندماج يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة والمصارف الكبيرة في المدن الرئيسية، بحيث تتضمن المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصارف الكبيرة، ويكون الهدف من هذا الاندماج هو ضمان توفير خدمات بشكل أفضل، وتحقيق انتشار أكبر بقدر الإمكان.<sup>2</sup>

3- **الاندماج المصرفي المختلط:** يراد بهذا النوع ذلك الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يمارسان كلاهما نشاطاً مختلفاً عن الآخر، ما يترتب على ذلك تكامل الأنشطة بين المصرفين المندمجين، وتتصف مثل هذه المصارف بمفهوم المصارف العملاقة، حيث يتم دمج عدد من المصارف مع بعضها البعض ليصبح مصرف عملاق لعدة أنشطة متنوعة و(مختلطة).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - حدو علي، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 03، 2011- 2012، ص- ص: 181- 182.

<sup>2</sup> - خضر حسان، **الدمج المصرفي**، مجلة اقتصادية، المجلد 4، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار 45، الكويت- 2005، ص: 03.

<sup>3</sup> - عبد السلام طارق محمود ، **الدمج المصرفي**، دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي والعربي، دورية علمية نصف سنوية، المجلد رقم 115352، كلية الحقوق، جامعة حلوان، القاهرة- مصر، 2003، ص: 420.

## ثانياً: الاندماج المصرفي من حيث أطراف عملية الاندماج

ويمكن تقسيمه إلى عدة أقسام كالآتي:

- 1- **الاندماج الودي (الإداري):** هو نوع من الاندماجات يتم من خلال تطابق الإدارة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارة المصارف المشاركة في الاندماج، ويهدف إلى تحقيق مصلحة مشتركة.<sup>1</sup>
- 2- **الاندماج القسري:** يتم الاندماج المصرفي نتيجة تعثر أحد المصارف، مما يجبر السلطات النقدية إلى اتخاذ هذا النوع من الاندماج، و يجب أن نشير أن اللجوء إلى هذا النوع من الدمج القسري يجب أن يتم بصفة استثنائية طبقاً لظروف تحددها السلطات النقدية للدولة، من أجل خدمة الاقتصاد الوطني بها بشكل عام وقطاعها المصرفي بشكل خاص.<sup>2</sup>
- 3- **الاندماج العدائي:** يتم ضد رغبة مجلس إدارة المصارف المستهدفة للاندماج عادة عندما تسيطر إدارة مصرف ذات إمكانيات جيدة على إدارة ضعيفة، ولذلك فإن المصارف القوية والناجحة في السوق تضع أنظارها اتجاه هذه المصارف لاستيلاء عليها، وتغيير الإدارة الضعيفة بإدارة قوية تتمكن من الاستغلال الأمثل لإمكانيات هذه المصارف.<sup>3</sup>
- 4- **الاندماج المصرفي بمعايير أخرى:** هناك عدة أنواع من الاندماج المصرفي تقسم طبقاً لبعض الشواهد العملية والتجريبية من أهمها ما يلي:<sup>4</sup>
  - أ- **الاندماج بالابتلاع التدريجي:** يتم من خلال ابتلاع مصرف لمصرف آخر تدريجياً من خلال شراء فرع أو فروع معينة للمصرف الذي يتم ابتلاعه.
  - ب- **الاندماج بالحيازة:** يتم من خلال شراء أسهم المصرف الذي يتم إدماجه.
  - ج- **الاندماج بالامتصاص الاستيعابي:** يتم من خلال شراء عمليات مصرفية بذاتها مثل العمليات الخاصة بمحافظ الأوراق المالية وعمليات الائتمان... الخ.
  - د- **الاندماج بالمزج:** يتم من خلال إحداث مزيج متفاعل بين مصرفين أو أكثر، لينتج كيان مصرفي جديد هو خليط بين المصرفين.
  - هـ- **الاندماج بالضم:** يقوم على مجلس إدارة موحد للمصرفين معاً.

<sup>1</sup> - ضيف روفية، استراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص: 47.

<sup>2</sup> - حنان ظاهر، أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف، دراسة حالة مجموعة عودة إدارة المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد (3)، اللاذقية- سوريا، 2015، ص: 133.

<sup>3</sup> - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003، ص: 339.

<sup>4</sup> - بركان زهية، الاندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي والمصرفي، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة الشلف، العدد 04، 2005، ص: 16.



**المطلب الثاني: مراحل وضوابط الاندماج المصرفي**

للاندماج المصرفي مراحل وضوابط تتمثل في:

**أولاً: مراحل الاندماج المصرفي**

تمر المصارف خلال عملية اندماجها بثلاثة مراحل أساسية وهي كالتالي:<sup>1</sup>

**1- المرحلة الأولى: مرحلة التحضير لعملية الاندماج**

من حيث إعداد المصرف للاندماج، من خلال إعادة الهيكلة وتحديد قيمة المصرف وأساليب تسديدها والقيام بدراسة دقيقة للمتعاملين في السوق المصرفي، ويتم في هذه المرحلة معالجة ما يلي:

- كافة الاختلالات القائمة بين المصارف المرعية في الاندماج؛
- توحيد كافة المصطلحات واللغة المستخدمة في المصارف المندمجة؛
- توحيد نظام الحوافز، والمكافآت والأجور والتعويضات في المصارف المندمجة؛
- توحيد كافة النظم واللوائح والإجراءات بين المصارف المندمجة.

**2- المرحلة الثانية: الإعلان عن الاستعداد للاندماج وتحمل النتائج المترتبة عنه**

سواء من جانب المصارف المنافسة أو العملاء أو من جانب السوق المصرفي ككل، وفي هذه المرحلة يتم اكتساب المصارف المندمجة قدرات أعلى وأرقى عما كانت عليه من قبل.

**3- المرحلة الثالثة: الآثار المتولدة عن عملية الاندماج**

تتضمن كيفية الارتقاء بالكيان المصرفي الجديد ومدى تأثيره على السوق المصرفي، كيفية تحديد أكبر عائد ممكن وكيفية تحسين الأداء في الأوضاع الجديدة، على شكل مجلس الإدارة الجديدة، وتقدير المزايا التي سوف تعود على الكيان المصرفي الجديد بعد عملية الاندماج وكذا تحقيق ما يلي:

- الازدياد حجماً، سمعنا ونطاقاً؛
- تحقيق وفورات أكبر، قيمة مضافة أعلى وربحية أكبر؛
- خلق وإيجاد فرص استثمارية أحسن وأرقى، و تعظيم الثقة وتوليهم انطباع إيجابي وصور ذهنية وأثر قوي في السوق المصرفي؛
- زيادة الموارد بشكل كبير مع زيادة القدرة الوظيفية.

**ثانياً: ضوابط نجاح الاندماج المصرفي**

هناك عدة ضوابط لنجاح الاندماج المصرفي نذكر أهمها فيما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - حوجو سعاد، واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 11، جوان 2012، ص: 37.

<sup>2</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2000، ص: 110.

- ضرورة توافر مجموعة من الحوافز المشجعة على الاندماج المصرفي مثل: الإعفاءات الضريبية وغيرها؛
- تقديم دراسة كاملة عن النتائج المتوقعة من الاندماج المصرفي والجدوى الاقتصادية والاجتماعية له، ويكون ذلك تحت إشراف السلطة النقدية من حيث سلامتها ومدى دقة نتائجها؛
- ضرورة توافر كل المعلومات اللازمة وتعميق مبدأ الشفافية في عملية التحول نحو مصرف جديد وذلك من خلال تقديم كل البيانات التفصيلية عن كل مصرف مندمج؛
- عدم اللجوء إلى الاندماج الإجباري للمصارف إلا في الحالات الضرورية؛
- أن يسبق الاندماج المصرفي عملية إعادة الهيكلة المالية والإدارية للمصارف الداخلة في عملية الاندماج، ويتطلب ذلك علاج مشاكل معينة مثل العمالة الزائدة واختلال السيولة والمراكز المالية؛
- دراسة تجارب الدول المتقدمة والنامية في هذا المجال لمعرفة الدروس المستفادة منها وإمكانية تطبيقه على حالات الاندماج في المصارف المحلية.

### المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في الاندماج المصرفي

في هذا المطلب سنعرض تجارب بعض الدول في الاندماج المصرفي حالاتهم:  
**أولاً: نماذج عن عمليات الاندماج المصرفي على المستوى العالمي**  
 شهدت الأسواق المالية والمصرفية العالمية عدة نماذج للاندماجات في الدول المتقدمة والدول الآسيوية تتمثل فيما يلي:

#### **1- نماذج الاندماجات المصرفية في الدول المتقدمة:**

وتوجد عدة اندماجات نذكر أهمها فيما يلي:

- أ- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:** إن التجربة الأمريكية في مجال الاندماج المصرفي هي الرائدة عالمياً، فالموجة الأولى حصلت على ساحتها الاقتصادية ثم انتقلت إلى الاتحاد الأوروبي واليابان والتي تركزت على أهمية وجود سوق عالمية مشروطة بتعميم نظام التبادل الحر، وفي عقد التسعينات بلغت عملية الاندماج فيها حوالي 5 آلاف عمليات اندماج مصرفي حتى أن الوحدات المصرفية الأمريكية وصلت إلى 9 آلاف مؤسسة مصرفية عام 1992 ثم إلى 7 آلاف مصرف عام 2000 بعد أن كانت 13 ألف مؤسسة.<sup>1</sup>

و يبين الجدول التالي حالات الاندماج خلال الفترة (1980- 1998) بحسب أشكالها التي تنقسم إلى نوعين:

<sup>1</sup> - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع مداخيل النقد والائتمان، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1995، ص: 206.

- الأول: الذي يحصل داخل الولاية الواحدة، من خلال شراء المصارف الموجودة للاستفادة من العملاء السابقين وهو ما يطلق عليه اسم الاندماج أو التوسع الأفقي.
- الثاني: وهو بناء فروع جديدة في المناطق أو الولايات الأخرى، وهو ما يطلق عليه اسم توسع الأسواق.

الجدول رقم 01: الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة بحسب الأشكال خلال الفترة

(1980-1998)

الاندماجات التوسعية خارج الولايات		الاندماجات الأفقية داخل الولايات		السنوات
%	العدد	%	العدد	
%55	105	%45	85	1980
%51	182	%49	177	1981
%50	211	%50	209	1982
%35	150	%65	278	1983
%46	202	%54	239	1984
%56	265	%44	210	1985
%50	286	%50	287	1986
%67	436	%30	213	1987
%59	276	%41	191	1988
%44	155	%56	195	1989
%47	170	%53	195	1990
%45	156	%55	189	1991
%59	237	%41	164	1992
%49	214	%51	222	1993
%47	209	%53	237	1994
%66	229	%33	116	1995
%65	255	%35	137	1996
%63	242	%37	142	1997
%60	311	%40	207	1998
54	4291	46	3694	المجموع

المصدر: عبد الكريم جابر العيسوي، الاندماج والتملك الاقتصاديان - المصارف نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص: 139.

يلاحظ من خلال الجدول أن التوسع الأفقي في حالة تناوب من الناحيتين النسبية والمطلقة مع توسيع الأسواق خلال الفترة (1980-1998)، وقد سجل نسبة تتراوح ما بين 40% و 55%، وهناك بعض السنوات التي تسجل فيها أكثر أو أقل من المعدل السابق، عندما سجل التوسع الأفقي نسبة 65% عام 1998.

الجدول رقم 02: الاندماجات المعلقة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2003

عدد الصفقات	القيمة: مليار دولار	اسم المؤسسة المعلنة
104	103.4	GOLDMAN SACHS
98	54	CITIGROUP
67	50	MO GRAN STANLEZ
66	48.6	IP MORGAN
105	47.7	C S F B
45	42.2	MERRILL LYNCH
49	36.9	M B S
65	31.7	LEHMAN BROTHERS
39	21.3	LAZARD
36	19.2	BANCE OF MERICA
674	455	المجموع

المصدر: عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج والتملك الاقتصاديان - المصارف نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007، ص: 155.

يشير هذا الجدول إلى حالات الاندماج المعلنة في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2003، التي بلغت قيمتها 455 مليون دولار، عددها نحو 674 صفقة وأكبر صفقة كانت تملك مصرف Bank of American corporation لمصرف flet boston، بقيمة شراء بلغت 47 مليار دولار في أكتوبر 2003، والجدير بالذكر أن المصارف الكبيرة هي التي قادت موجة الاندماجات الحديثة في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نتيجة لإلغاء القيود القانونية والتشجيع على ممارسة النشاط المصرفي والقيام بممارسة صيرفة التجزئة لدى المصارف الكبيرة، الذي أدى إلى التطورات التكنولوجية في مجال تقديم الخدمات المصرفية.

ب- تجربة الاتحاد الأوروبي: حدثت في أوروبا الكثير من الاندماجات المصرفية سواء كانت محلية أو عبر الحدود، وقد استفادت المصارف الأوروبية من التطورات في مجال تكنولوجيا المصارف تشريعات قانونية ولم تواجه مصاعب النظام المالي العالمي مثلما واجهته المصارف الأمريكية، ففي عام 1987 أعلنت السوق الأوروبية المشتركة توجيهات تتعلق بإدماج الشركات للدول الأعضاء، وجعلها تمارس عمل المصارف الشاملة التي هي فكرة أوروبية في الأصل نجحت في تمكين النظام المالي الأوروبي من تمويل إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - وجددي معامرة، اليورو والاتحاد النقدي الأوروبي، مجلة البنوك، الحلقة 3، العدد 8، المجلد 17، جمعية البنوك، جامعة الحاج لخضر - باتنة، 1998، ص: 54.

وفيما يلي جدول يبين حالات الاندماج للفترة (1991-2001) من حيث العدد والقيمة على شكل متوسطات، ويبين أن عناصر السوق المالية الأوروبية (المصارف والمؤسسات المالية) قد تبنت خيارات الاندماج بشكل متصاعد، سواء من حيث العدد أو القيمة للصفقات.

**الجدول رقم 03: عدد عمليات الاندماج وقيمتها (المحلية وعبر الحدود) للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1991-2001)**

صفقات المؤسسات المالية عبر الحدود		الصفقات المصرفية عبر الحدود		صفقات المؤسسات المالية المحلية الأخرى		صفقات المصارف المحلية		السنوات
القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	
58	14	247	8	311	17	476	61	1997-1990
605	7	1062	13	1131	14	1346	66	2001-1998
471	9	606	12	549	15	862	64	2001-1990

**Source :** européen Central Bank,Annual Report ;2001 ; p : 138.

لقد ترتب على عمليات الدمج المصرفي انخفاض في عدد المؤسسات الائتمان في الاتحاد الأوروبي من 12256 عام 1985 إلى 9285 عام 1997، وفي الدول الأعضاء فزاد تراجع عدد المصارف في فرنسا من 801 مصرف عام 1990 إلى 626 مصرف عام 1994 وفي هولندا من 153 مصرف إلى 127 مصرف، وفي إيطاليا تناقص عدد المصارف من 1065 إلى 1003 وأما في إسبانيا فقد تراجع عددها من 362 إلى 314 مصرف.

## 2- نموذج الاندماجات المصرفية في الدول الآسيوية:

- تجربة اليابان: شهدت اليابان عددا كبيرا من حركات الاندماج بين المصارف، وذلك بهدف إعادة هيكلة المصارف واستعادة قدرتها على المنافسة، قد ترتب على تلك الاندماجات تخفيض عدد المصارف التجارية الرئيسية من 11 مصرف إلى 5 فقط ومن أهم الاندماجات اليابانية نذكر أهمها فيما يلي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - صفون عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي، دار النهضة القضائية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2003، ص: 98.

- اندماج مصرف ميتسوبيشي ومصرف طوكيو اليابانيين في أبريل 1996 لتكوين مصرف عالمي من حيث حجم الأصول باسم **Mitsubishi Bank of Tokyo**، قدرت أصوله نحو 700 مليار دولار وبعد سبع مصرف في العالم عام 1998 من حيث حجم الموجودات.

دمج المصارف الثلاثة وهي: **Industrial Bank of Japan** و **Dai-ichikango** و **Fuji Bank** في أوت 1999، حيث أعلنت المصارف الثلاثة عن تكوين شركة قابضة مشتركة يصل حجم أصولها إلى 1 تريليون دولار أمريكي، تنصدر بذلك أكبر المصارف في العالم، ومن المتوقع أن تستحوذ هذه الشركة على نحو 14% من عمليات الإقراض المصرفي للشركات اليابانية المسجلة في البورصة، وأن تعزز مركزها التنافسي داخليا وخارجيا.

### ثانيا: تجربة الاندماج المصرفي في الدول العربية

شكل الاندماج المصرفي أحد الاستراتيجيات الرئيسية لدى المصارف العالمية في عقد التسعينات من القرن الماضي بحصول اندماجات كبيرة ومتنوعة، وبقي خيارا ثانويا بشكل عام لدى المصارف العربية فعمليات الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي لا تزال متواضعة سواء في عددها (باستثناء لبنان) أو في قيمتها مقارنة بعمليات الاندماج على المستوى العالمي، ففي حين فاق عدد حالات الدمج في العالم أربعة آلاف حالة، فإنه لم يتجاوز العدد ثلاثون حالة في الدول العربية كان نصفها تقريبا في لبنان وأدت عمليات الدمج في لبنان إلى خفض عدد المصارف العاملة إلى 63 مصرفا من نحو 80 مصرفا، ولكن لا تزال الكثافة المصرفية في لبنان هي الأعلى في الدول العربية تليها الإمارات العربية المتحدة (61 مصرفا) البحرين (49 مصرفا) ومصر (42 مصرفا)<sup>1</sup>، والجدول التالي يوضح عمليات الاندماج المصرفي في الدول العربية:

<sup>1</sup> - عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

## الجدول رقم (04): حالات الاندماج المصرفي العربي حتى عام 1999

السنوات	الدولة	عدد حالات	المصرف المندمج	المصرف الدايم
1993	لبنان	23 حالة	عدة بنوك	عدة مصارف
1998	الأردن	حالة واحدة	الشركة الأردنية	مصرف فيلا ولبنان
1994	سلطنة عمان	حالة واحدة	المصرف الأهلي العماني	مصرف مسقط
1998	سلطنة عمان	حالة واحدة	مصرف عمان والبحرين	مصرف عمان التجاري
1998	تونس	حالة واحدة	مصرف تونس والإمارات	الاتحاد الدولي للمصارف
1998	المغرب	حالة واحدة	المصرف الشعبي المركزي	مجموعة المصارف الشرعية
1987	السعودية	حالة واحدة	مصرف القاهرة السعودي	المصرف السعودي التجاري
1999	السعودية	حالة واحدة	مصرف السعودي المتحد	المصرف السعودي
1999	البحرين	حالة واحدة	مصرف السعودي العالمي	مصرف الخليج الدولي

المصدر: شاكرا فؤاد، الصيرفة الإلكترونية المتعلقة بمخاطر الاندماجات المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان، العدد 226، عدد جانفي 1999.

وفيما يلي أهم تجارب الاندماج في الدول العربية :

- 1- التجربة العمانية: بدأت عمليات الاندماج المصرفي عام 1990، بعد أن رفع المصرف المركزي العماني الحد الأدنى لرؤوس أموال المصارف الواجب امتلاكها، ثم اتجه المصرف المركزي إلى تشجيع المصارف التجارية على الاندماج وتكوين وحدات مصرفية كبيرة قادرة على مواجهة العمل المصرفي الحديث، من خلال فتح المصارف التي تقرر الاندماج بتأثير مجموعة من الحوافز التشجيعية ومن بين نماذج الاندماجات المصرفية في سلطنة عمان:<sup>1</sup>
  - اندماج مصرف عمان العربي والمصرف العماني الأوروبي تحت مسمى مصرف عمان العربي وذلك في 1993؛
  - اندماج مصرف مسقط والمصرف الأهلي العماني تحت اسم مصرف مسقط الأهلي العماني وذلك عام 1993؛
  - اندماج مصرف عمان والبحرين والكويت مع مصرف عمان التجاري عام 1998 تحت مسمى مصرف عمان التجاري عام 1994؛
  - دمج مصرف تنمية عمان ومصرف عمان للزراعة والأسماك تحت مسمى مصرف التنمية العماني وذلك في عام 1997؛
  - دمج مصرف عمان التجاري ومؤسسة مصرف العماني تحت اسم مصرف عمان التجاري المحدود؛

<sup>1</sup> - مرجع سبق ذكره، ص: 181.

- اندماج مصرف عمان التجاري ومصرف مسقط تحت مسمى مصرف مسقط؛
- اندماج مصرف مسقط مع المصرف الصناعي العماني وذلك في عام 2001؛
- اندماج مصرفي ظفار العماني الفرنسي ومصرف مجان الدولي وذلك عام 2003 برأسمال 192 مليون دولار أي أكثر من 50 مليون ريال عماني؛
- اندماج مصرف مسقط والمصرف الوطني العماني وذلك في عام 2005 برأسمال قدره 223 مليون دولار أي بما يعادل 86 مليون ريال عماني.
- 2- التجربة اللبنانية: من الواضح وحسب الجدول رقم 4 أن لبنان تتصدر قائمة الدول العربية في حالات الاندماج المصرفي، حيث بلغت عدد حالات الاندماج في نهاية عام 1999 حوالي 23 حالة اندماج في لبنان وحدها، مما أدى إلى انخفاض عدد المصارف من 100 مصرف عام 1990 إلى 54 مصرفا تجاريا و 10 مصارف متخصصة عام 2010 وبلغت موجودات القطاع المصرفي 120 مليار دولار.<sup>1</sup>
- وهناك عدة حوافز لتشجيع الاندماج والتملك في لبنان أهمها:<sup>2</sup>
- منح المصرف الدامج مهلة لتسوية أوضاعه؛
- يمنح مصرف لبنان المركزي المصرف الدامج قرض بشروط ميسرة يتم الاتفاق عليها؛
- إعفاء المصرف الدامج من ضريبة الدخل بمبلغ محدد؛
- سماح مصرف لبنان المركزي لكل مصرف دامج بإنشاء فرعين جديدين في السنة الواحدة بالإضافة إلى الفروع التابعة للمصرف المدموج؛
- ومن أبرز عمليات الاندماج الحاصلة في لبنان:<sup>3</sup>
- الاندماج بين مصرف لبنان المتحد والمصرف اللبناني للتجارة؛
- الاندماج البارز بين 4 مصارف هي يونيبانك ومصرف المغترب وليتكس بنك والمصرف اللبناني للتجارة، لتكوين مصرف كبير هو المصرف اللبناني المتحد للتجارة بأصول تزيد عن 1.5 مليار دولار، ورأسمال قدره 250 مليون دولار؛
- بيع مصرف الاعتماد اللبناني الذي يملكه مصرف لبنان لمجموعة استثمارية سعودية عام 1988؛
- قيام مجموعة لبنانية خليجية (أرك) بشراء ثلاثة مصارف صغيرة وتوحيدها في مصرف واحد هو مصرف لبنان المتحد.

<sup>1</sup> - محمود احمد التونسي، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

<sup>2</sup> - أعيد العمل بهذا القانون بموجب المادة الأولى من القانون رقم 275 بتاريخ 2005/02/14 الجريدة الرسمية اللبنانية رقم 8 بتاريخ

2005/02/14، ص: 07.

<sup>3</sup> - بهيج أبو غانم، المصارف في مرحلة الدمج، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 232، لبنان، أبريل 1999، ص: 30.



## خلاصة:

- يعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة الاقتصادية تأثراً بمظاهر العولمة، وخاصة الاندماج المصرفي الذي تتمثل أهم ملامحه في التطورات والتحويلات المتلاحقة التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية والدولية لتوسع المصارف في أنشطتها، وإعادة هيكلة الخدمات المصرفية بسبب دمج المصارف مع بعضها أدى إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المصارف المندمجة، وتعزيز من قاعدة رأسمالها وزيادة ربحيتها والتوسع في حصتها السوقية، ومن خلال ما تضمنته عملية الاندماج المصرفي يمكن استخلاص العديد من النتائج التي تترتب عن عملية الاندماج المصرفي:
- إن المصارف بحاجة ماسة للبدء بعمليات الاندماج فيما بينها، أو مع المصارف الجيدة لتكوين كيانات مصرفية قوية؛
  - رؤوس الأموال المدفوعة للمصارف بحاجة إلى التدعيم، وذلك من خلال اندماج عدد من هذه المصارف مع بعضها البعض للخروج بمصارف قادرة على تلبية متطلبات وتطلعات السلطة النقدية؛
  - انخفاض حجم الربحية لدى المصارف أو تحقيق الخسائر في بعض السنوات تعتبر ضرورة ملحة للاندماج بين المصارف العاملة؛
  - عندما تكون المصارف تعاني من تدني نسبها في الودائع والتسهيلات والخدمات المصرفية والاستثمارات المالية بالمقارنة مع المصارف الجيدة، فهي بحاجة إلى عمليات الاندماج لتصبح قادرة على المنافسة وتقديم خدمات متنوعة وذات جودة أعلى؛
  - الاندماج المصرفي يحمي المصارف من الإفلاس، وبالتالي يقلل من الأزمات المصرفية مما يحقق استقراراً في الجهاز المصرفي وبالتالي استقراراً في الاقتصاد الوطني ككل؛
  - كما وقد يترتب عن الاندماج بعض الآثار السلبية وهي كالتالي:
  - قد يؤدي كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج إلى عدم الاهتمام بالعملاء ذوي الودائع الصغيرة والمتوسطة، وقد يؤدي إلى انصرافهم إلى مصارف أخرى؛
  - زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج التي ينتج عنها إخفاء المعلومات والبيانات، مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.
  - في عملية الاندماج قد ينتج زيادة في حجم المؤسسات المصرفية وهذا ما يؤدي إلى ظهور طول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار فيؤدي إلى ارتفاع الخدمة المصرفية وتكلفتها ومنه انخفاض في الأداء.
  - قد ينتج عن عمليات الاندماج زيادة المخاطر لإخفاء المعلومات و البيانات يؤدي إلى زيادة الأخطاء وعدم تصحيحها في الوقت المناسب.
- هذا وقد شهدت الساحة المصرفية العالمية العديد من عمليات الاندماج في الدول المتقدمة على غرار الدول العربية التي شهدت القليل منها كان أهمها في لبنان.

الفصل الثالث: أثر

الاندماج المصرفي

على الأداء المالي

في المصارف

الإسلامية

**تمهيد :**

بعد استعراض الإطار المفاهيمي للأداء المالي في المصارف الإسلامية، والمفاهيم المتعلقة بالاندماج المصرفي، سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح أثر الاندماج المصرفي على المصارف الإسلامية ولذا اخترنا عينة من هذه المصارف التي مرت بتجربة الاندماج، والمتمثلة في مصرف السلام البحريني بالاعتماد على التقارير المالية السنوية وأساليب الإحصاء الوصفي، في تحليل الأداء المالي للمصرف من خلال قياس عدة مؤشرات للأداء المالي والمعروفة باسم CAMELS من أجل تقييم كفاية رأس المال وقدرته على مواجهة المخاطر، وكذا تقييم جودة الأصول وقدرتها على تحقيق الإيرادات، بالإضافة إلى وضعية السيولة، أما فيما يتعلق بربحيته فهي تهتم بقدره المصرف على تحقيق أرباح مرضية تضمن استمراريته واستقراره، لنحاول في الأخير اختبار فرضيات البحث بالاعتماد على اختبار ( T ) للفرق بين متوسطين لملائمته لمثل هذه المواضيع، حيث قمنا بإدخال الإحصائيات الموجودة في ميزانيات مصرف السلام البحريني الإسلامي خلال فترتين قبل وبعد الاندماج (2010- 2015) ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي كالآتي:

- المبحث الأول: نبذة عن مصرف السلام البحريني
- المبحث الثاني: تحليل الأداء المالي لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج
- المبحث الثالث: المعالجة الإحصائية واختبار فرضيات البحث.

**المبحث الأول: نبذة عن مصرف السلام البحريني**

سنحاول من خلال هذا المبحث التعريف بنظام المصرفي البحريني والصرافة الإسلامية في البحرين، والتعريف بمصرف السلام البحريني.

**المطلب الأول: نظرة عامة عن النظام المصرفي البحريني**

نحاول في هذا المطلب التعرف على النظام المصرفي البحريني من خلال نظرة عامة حوله:

**أولاً: بنية القطاع المصرفي البحريني**

يتكون الجهاز المصرفي في البحرين من مصارف تقليدية ومصارف إسلامية، وقد بلغ عدد المصارف العاملة في البحرين بنهاية الفصل الأول من العام 2015 عدد 102 مصرفاً، تقسم إلى مصارف تقليدية و يبلغ عددها 78 مصرفاً، ومصارف إسلامية و يبلغ عددها 24 مصرفاً، وتقسّم المصارف التقليدية إلى 22 مصرفاً لخدمات الأفراد (تضم 5 مصارف محلية، و 7 فروع لمصارف عربية، و 8 فروع لمصارف أجنبية ومصرفين متخصصين)، و 56 مصرفاً لخدمات الشركات (تضم 17 مصرفاً محلي، و 6 فروع لمصارف عربية و 33 فرع لمصارف أجنبية)، وبالنسبة للمصارف الإسلامية فهي تنقسم إلى 6 مصارف لخدمات الأفراد، و 18 مصرفاً لخدمات الشركات، كل المصارف الإسلامية التي تقدم خدمات للأفراد هي مصارف محلية، بينما تضم المصارف الإسلامية التي تقدم خدمات للشركات فرعين لمصرفين أجنبيين، ويشكل القطاع المصرفي العنصر الأكبر من النظام المالي في البحرين حيث يسيطر على أكثر من 85% من إجمالي الموجودات المالية للقطاع، وفيما يلي توزيع المصارف بحسب النوع:

**الجدول رقم(05): توزيع المصارف البحرينية بحسب النوع- الفصل الأول من العام 2015**

22	مصارف خدمات الأفراد
5	مصارف محلية لخدمات الأفراد
2	مصارف متخصصة محلية
7	فروع لمصارف عربية
8	فروع لمصارف أجنبية
56	مصارف خدمات شركات
17	مصارف محلية لخدمات الشركات
6	فروع مصارف عربية
33	مصارف أجنبية
24	مصارف إسلامية
6	مصارف محلية لخدمات الأفراد
16	مصارف محلية لخدمات الشركات

2	فروع لمصارف أجنبية تقدم خدمات إسلامية للشركات
102	مجموع المصارف البحرينية

المصدر: الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي:

www.uabonline. Org. Magazine, le 20/04/2018,html: 20:00.

### ثانيا: تطور (مؤشرات) القطاع المصرفي البحريني:

أثبت القطاع المصرفي البحريني قدرته على التأقلم مع الاضطرابات السياسية الحاصلة في المملكة خلال العقد الماضي، وحقق القطاع نمو أكثر من 4% في العام 2015 مع زيادة الإنفاق على البنية التحتية والحفاظ على الشفافية المصرفية التي يمتاز بها القطاع المصرفي البحريني، ووفقا للمؤشرات التي صدرت عن المصارف، فقد أعلنت جميعها نموا واستقرارا في أرباحها خلال العام 2015، وشهد القطاع المصرفي تطورا في بياناته المجمعّة بالرغم من التوترات السياسية والأمنية السائدة في الفترة الماضية.

### الجدول رقم(06): تطور الميزانية المجمعّة للقطاع المصرفي البحريني (مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات	222.17	197.11	191.10	191.10	189.30	191.08
منها: الموجودات المحلية	45.82	47.45	48.72	48.72	49.26	50.81
منها: الموجودات الأجنبية	176.35	149.66	143.27	143.27	140.03	140.17
منها: قروض القطاع الخاص	20.36	22.36	24.94	24.94	23.30	24.12
المطلوبات المحلية	50.83	50.21	50.50	50.50	51.37	53.36
منها: ودائع القطاع الخاص	20.80	21.28	23.96	23.96	25.37	26.02
المطلوبات الأجنبية	171.34	146.90	141.50	141.50	137.42	137.71

المصدر: الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي:

, le 20/04/2018 , htm 20:24. www.uabonline. Org. Magazine, le 20/04/2018,html: 20:00.

نلاحظ من خلال الجدول السابق انخفاض موجودات المصرف خلال الفترة ( 2011 - 2014 ) ثم ارتفعت سنة 2015، وذلك نتيجة انخفاض الموجودات الأجنبية خاصة من دول الشرق الأوسط بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية التي شهدتها المنطقة وأزمة الربيع العربي.

ثالثاً: الصيرفة الإسلامية في البحرين:

شكلت موجودات المصارف الإسلامية حوالي 13.2% من مجمل موجودات القطاع بنهاية الفصل الأول من العام 2015، إذا بلغ حجم موجودات مجمل المصارف الإسلامية حوالي 25.22 مليار دولار، بزيادة 1.3% عن العام السابق، وقد بلغت الموجودات المحلية للمصارف الإسلامية في البحرين 14.60 مليار دولار في نهاية الفترة ذاتها مقابل 14.42 مليار دولار نهاية عام 2014، وبلغت الموجودات الأجنبية 10.62 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2015 مقابل 10.50 مليار دولار في نهاية عام 2014، وبلغت المطلوبات المحلية 16.04 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2015 مقابل 15.90 مليار دولار نهاية عام 2014، كما بلغت المطلوبات الأجنبية 9.18 مليار دولار في نهاية الفصل الأول من العام 2015 مقابل 9.00 مليار دولار في نهاية عام 2014.

الجدول رقم(07): الميزانية المجمعة للمصارف الإسلامية (مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الموجودات	25.35	24.69	25.56	23.30	24.90	25.22
منها: موجودات محلية	12.36	12.64	12.83	13.48	14.42	14.60
منها: استثمار محلي (مع عدد المصارف	6.37	6.55	6.68	7.31	7.80	8.10
منها: الموجودات الأجنبية	12.99	12.05	12.73	9.82	10.50	10.62
منها: استثمار أجنبي (مع عدد المصارف	2.41	1.82	1.77	1.71	2.11	2.14
المطلوبات المحلية	13.52	12.82	13.66	14.26	15.90	16.04
المطلوبات الأجنبية	11.83	11.87	11.90	9.04	9.00	9.18

المصدر: الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي:

, le 20/04/2018 , htm 20:24. www.uabonline. Org. Magazine, le 20/04/2018,html: 20:00.

**المطلب الثاني: نشأة مصرف السلام البحريني وأهميته**

نعرض في هذا المطلب نشأة مصرف السلام البحريني ومدى أهميته :

**أولاً: تعريف ونشأة مصرف السلام**

يقع المقر الرئيسي لمصرف السلام البحريني في مملكة البحرين ويعمل كمصرف إسلامي بموجب ترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي، حيث نشأ مصرف السلام البحريني بوصفه مؤسسة إسلامية مسؤولة بكل جدية تجاه المساهمة في تحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية التي يستثمر فيها ويعمل من خلالها، ويسعى المصرف جاهداً لإيجاد الوسائل اللازمة لتقديم العون للمجتمع وتعزيز نوعية حياة كل فرد فيه عبر دعمه للمنظمات الخيرية والمؤسسات التعليمية والصحية والعلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والبيئية، ويحث مصرف السلام البحريني موظفيه للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة وهو بذلك يساهم بصفة شخصية في نهضة المجتمع، والمصرف ملتزم كذلك بلعب دور في النهوض بصناعة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية العالمية، وهو بذلك يشارك ويدعم المبادرات المتعلقة بالبحث والتطوير والتعليم والتأهيل المهني وتوحيد النظم واللوائح والشرح الشرعية وتبني المعايير العالمية وأفضل الممارسات الدولية، فتأسس مصرف السلام البحريني في مملكة البحرين بتاريخ **19 جانفي 2006** بموجب سجل تجاري رقم **59308** لدى وزارة التجارة، يعمل المصرف تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي ولدى المصرف ترخيص مصرفي إسلامي بالتجزئة، ويزاول المصرف أعماله بموجب قواعد الشريعة الإسلامية وفقاً لكافة متطلبات الأنظمة المعنية بالمصارف الإسلامية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي.

وقد تأسس برأس مال مدفوع يبلغ **120 مليون دينار بحريني (318 مليون دولار أمريكي)**، وقد طرح أكبر اكتتاب عام **2012** في تاريخ المملكة حيث بلغت الحصيلة أكثر من **2.7 مليار دينار بحريني (7 مليارات دولار أمريكي)**، وبلغ رأس المال المدفوع للمصرف **214 مليون دينار بحريني (567 مليون دولار أمريكي)** سنة **2016**، ويعمل المصرف وشركاته التابعة من خلال إحدى عشرة فرعاً بالتجزئة في مملكة البحرين، يقدم المصرف نطاقاً واسعاً من الخدمات والمنتجات المصرفية المتفككة مع مبادئ الشريعة الإسلامية تتضمن أنشطة المصرف قبول الأموال والودائع، إدارة الحسابات الاستثمارية المشاركة في الأرباح، تقديم العقود التمويلية الإسلامية والأنشطة الأخرى التي تسمح بها الخدمات المصرفية النظامية لمصرف البحرين المركزي، وما هو محدد في إطار عمل الترخيص، وهيئة الرقابة الشرعية التابعة للمصرف مكلفة بالتأكد من التزام المصرف بالقواعد والأسس الشرعية في معاملاته وأنشطته، ويتم تداول أسهم العادية للمصرف في بورصة البحرين وسوق دبي المالي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: [WWW.ALSALAMBRAIN.COM](http://WWW.ALSALAMBRAIN.COM). LE 10/04/2018 http : 14 : 41

## ثانياً: أهمية ومزايا مصرف السلام البحريني

يوفر مصرف السلام البحريني لعملائه مجموعة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المبتكرة والتميزة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال شبكته الواسعة من الفروع وأجهزة الصراف الآلي التي تعتمد على أرقى مستويات التكنولوجيا المتطورة، بما يفي بالاحتياجات المصرفية المتنوعة وبالإضافة إلى الخدمات المصرفية للأفراد، يوفر المصرف الخدمات المصرفية للشركات، وخدمات مصرفية خاصة، وخدمات الاستثمار، والخزينة، ويضم فريق الإدارة ذو الكفاءة العالية في مصرف السلام البحريني نخبة مؤهلة من ذوي الاختصاص والخبرة العالمية ممن يملكون معرفة ودراية واسعة في المجالات الأساسية للخدمات المصرفية والتمويل والمجالات ذات الصلة، ويلتزم مصرف السلام البحريني بتطبيق أعلى المعايير وأفضل الممارسات الدولية في مختلف مجالاته وأعماله، بما في ذلك حوكمت الشركات، والالتزام وإدارة المخاطر، كما يحرص على إدارة عملياته التشغيلية وفق أعلى المستويات والشفافية والثقة، وتماشياً مع التزامات المصرف نحو تأسيس برنامج قوي في مجال المسؤولية الاجتماعية فهو يسعى بفعالية للمساهمة بشكل يمثل قيمة إضافية اجتماعية واقتصادية. ومن أهم المزايا التي ساهمت في تعزيز مكانة المصرف المتميزة في الأسواق ما يلي:<sup>1</sup>

- قاعدة قوية لرأس المال المدفوع؛
- نخبة مرموقة من المساهمين المؤسسين؛
- فريق إدارة ذوي الكفاءة والخبرة العالية؛
- حلول ومنتجات مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- بنية تحتية لتقنية المعلومات تعتمد على مستويات التكنولوجيا المتطورة؛
- نموذج أعمال عالمي يغطي الودائع والتمويل والمنتجات والخدمات استثمارية.

<sup>1</sup> - مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: [WWW.HOUSING.GOV.BH/LE10/04/2018.htm](http://WWW.HOUSING.GOV.BH/LE10/04/2018.htm) : 14 : 46



**المطلب الثالث: تجربة الاندماج في مصرف السلام البحريني الإسلامي**

في أعقاب قرار الجمعية العمومية الغير عادية لمصرف السلام البحريني خلال الاجتماع الذي عقد في ماي 2009 استكمل المصرف إجراءات الدمج مع مصرف البحرين السعودي في 22 ديسمبر 2011 وفي 31 مارس 2013، أعلن مصرف السلام البحرين و.بي.أم.أي بنك عن استكمال عملية دمج المؤسستين الرائدتين بعد الحصول على موافقة مساهمي المصرفين في اجتماعي الجمعية العمومية الغير عادية لكل منهما، وقد تمت عملية الدمج عن طريق تبادل 11 سهما من مصرف السلام البحرين مقابل كل سهم واحد من أسهم بي.أم.أي بنك، الذي بموجبه استحوذ مصرف السلام البحريني على 357.533.58 سهما من أسهم بي.أم.أي بنك بقيمة دينار بحريني واحد لكل سهم مع إصدار 927.866.643 سهما من أسهم مصرف السلام البحرين تبلغ قيمة كل منها 100 فلس وفي 17 نوفمبر 2013 أنهى مصرف السلام البحريني ومصرف بي.أم.أي بنك إجراءات عملية الاندماج بعد موافقة مساهمي المصرفين على عملية الاندماج من خلال اجتماعات جمعيتهما العامة الغير عادية والبدء في إجراءات إصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال مصرف السلام من خلال إصدار 643.866.927 سهم عادي.

وكما في 30 مارس 2014 قام المصرفان بتحديث بيانات سجلها التجاري بما يعكس عملية تبادل الأسهم ومن ثم أصبح بي.أم.أي بنك شركة تابعة لمصرف السلام البحريني، ولقد استفاد الكيان المندمج من قاعدة أقوى لرأس المال ومحفظة واسعة من العملاء ومنتجات وخدمات فريدة، بالإضافة إلى شبكة واسعة من الفروع وأجهزة الصراف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: [WWW.HOUSING.GOV.BH/LE10/04/2018.htm](http://WWW.HOUSING.GOV.BH/LE10/04/2018.htm) : 14 : 46

**المبحث الثاني: تحليل الأداء المالي لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج**

سنحاول من خلال هذه المبحث تحليل الأداء المالي لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي CAMELS، وذلك لتحديد أثر الاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصرف.

**المطلب الأول: تحليل نسب الربحية قبل وبعد الاندماج المصرفي**

تبين نسب الربحية قدرة المصرف على تحقيق الإيرادات وأرباح بشكل مستمر ونموها بشكل متوازن، بالإضافة إلى تطبيق سياسات النقل من النفقات العامة ومتابعة الديون المشكوك في تحصيلها كي لا تتعثر، فهي تبين مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر وتدعيم كفاية رأس المال للمصرف.

**الجدول رقم 08: الربحية في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج**

بعد الاندماج			قبل الاندماج			السنوات المؤشرات
2015	2014	2013 سنة الاندماج	2012	2011	2010	
%26.39	%34.34	%47.42	%1.28	%3.90	%32.71	معدل هامش الربح
%0.93	%0.81	%1.14	%0.032	%0.053	%0.85	معدل العائد على الأصول
%4.85	%4.80	%5.02	%0.14	%0.24	%2.61	معدل عائد على حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام البحريني خلال الفترة: (2010-2015).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسب الربحية كانت متناقصة قبل الاندماج في مصرف السلام البحريني خلال الفترة 2010-2012 بنسب انخفاض كبيرة، بحيث انخفض معدل هامش الربح الصافي من 32.71% سنة 2010 إلى 3.90% سنة 2011 و 1.28% سنة 2012، وانخفض معدل العائد على الأصول من 0.85% سنة 2010 إلى 0.032% سنة 2012، ونفس الحال بالنسبة لمعدل العائد على حقوق الملكية، فلقد انخفض من 2.61% سنة 2010 إلى 0.14% سنة 2012، وسبب ذلك هو انخفاض صافي أرباح المصرف نتيجة انخفاض إيراداته من المبيعات الدولية والاستثمارات العقارية وزيادة قيمة المخصصات تأثراً بأزمة الرهن العقاري مقابل ارتفاع قيمة موجوداته وقيمة حقوق الملكية، لترجع هذه النسب إلى الارتفاع بعد الاندماج انطلاقاً من سنة 2013 نتيجة النمو القومي في قيمة الأرباح الصافية التي حققها المصرف في هذه الفترة وبنسبة نمو تفوق نسبة نمو إجمالي الإيرادات وإجمالي الموجودات وإجمالي حقوق الملكية، مدعومة بجودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية وقدرته على تحويل الاستثمارات إلى أرباح.

**المطلب الثاني: تحليل نسب سيولة مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج**

تعتبر هذه النسبة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف الإسلامية حيث تقيس قدرة المصرف على مواجهة التزاماته القصيرة، أي تعني قدرته على تحويل وبسرعة الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المصرف إلى عدم القدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماته أو تأدية بعض المدفوعات، والجدول التالي يوضح مؤشرات السيولة في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج.

**الجدول رقم(09): نسبة السيولة في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج**

بعد الاندماج			قبل الاندماج			السنوات المؤشرات
2015	2014	2013 سنة الإندماج	2012	2011	2010	
9.20%	14.20%	7.91%	7.09%	7.82%	11.17%	معدل سيولة الأصول
16.78%	14.18%	8.64%	11.72%	9.14%	9.01%	معدل سيولة المطلوبات
129.91%	117.21%	115.41%	138.12%	132.40%	130.64%	معدل سيولة البنك

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام البحريني خلال الفترة: ( 2010-2015).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسب السيولة كانت متناقصة قبل الاندماج في مصرف السلام البحريني، بحيث انخفض معدل سيولة الأصول سنة 2011 إلى 7.82% بالمقارنة بسنة 2010 الذي قدر بـ 11.17%، ليصل إلى 7.9% سنة 2012، ثم ارتفع بعد الاندماج خلال الفترة 2013-2014 قدر بـ 14.20% سنة 2014، أما بالنسبة لمعدل سيولة المطلوبات فقد كان متزايداً بنسبة صغيرة من 9.01% سنة 2010 إلى 11.72% سنة 2012، لينخفض سنة 2013 إلى 8.64% ليشهد ارتفاعاً ملحوظاً إلى 14.18% سنة 2014 و 16.78% سنة، ونفس الحال بالنسبة لمعدل سيولة البنك لقد كانت متزايدة خلال سنة 2010-2012 لتتخفف إلى 115.41% سنة 2013، لتعاود الارتفاع سنة 2014 و 2015) وذلك نتيجة ارتفاع مجموع الموجودات من استثمارات محتفظ بها لغرض الغير، المتاجرة، صكوك مصرف البحرين المركزي ومرابحات ووكالات مستحقة القبض من المصارف)، وزيادة معدل سيولة المطلوبات بسبب ارتفاع مبالغ حسابات العملاء الجارية تحت الطلب ماعدا حسابات الاستثمار المطلقة للعملاء، أما بالنسبة لمعدل سيولة المصرف نلاحظ أن هناك ارتفاع قبل الاندماج بسبب أن الموجودات المتداولة أكبر من المطلوبات المتداولة وانخفض سنة 2013 نتيجة انخفاض حجم الموجودات المتداولة وارتفاع حجم المطلوبات المتداولة.

### المطلب الثالث: تحليل نسبة الملاءة المالية قبل وبعد الاندماج المصرفي

تتم مراقبة الملاءة المالية للمجموعة باستخدام إرشادات ونسب موضوعة من قبل لجنة "بازل" للمراقبة المصرفية والمعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي بصورة أساسية، والهدف الرئيسي لإدارة رأس المال هو التأكد من أنها تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال، ولقد أصدر المصرف المركزي البحريني التعليمات النهائية لتفعيل إطار بازل 3، والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من 1 جانفي 2015، وتم حساب كفاية رأس المال ابتداء من هذا التاريخ وفقا لبازل 3 بحد أدنى قدر بـ 12.5 %، أما قبل هذا التاريخ طبق المصرف إطار بازل 2 وقدر الحد الأدنى لكفاية رأس المال بـ 12 %، والجدول الآتي يوضح نسبة الملاءة المالية في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج.

#### الجدول رقم (10): نسبة الملاءة المالية في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج

بعد الاندماج			قبل الاندماج			السنوات المؤشرات
2015	2014	2013 سنة الإندماج	2012	2011	2010	
%20.05	%18.7	%21.4	%22.6	%24.9	%24.7	معدل كفاية رأس المال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام البحريني خلال فترة ( 2010-2015).

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب نسبة كفاية رأس المال بين الارتفاع والانخفاض قدرت الأدنى قيمة لها بـ 18.7% سنة 2014، إلا أنها تبقى أعلى من الحد الأدنى لكفاية رأس المال المقرر من طرف لجنة "بازل" للمراقبة المصرفية والذي حدده 8% ثم 10%، والحد الأدنى المحدد من طرف المصرف المركزي البحريني والذي حددها بـ 12 % ثم بـ 12.5 %، أي أنه حافظ على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وهذا ما يدل على تمتعه بملاءة مالية جيدة.

### المطلب الرابع: تحليل نسبة جودة أصول مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج

تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس مال المصرف على مؤشرات جودة ونوعية الأصول، كما أن المخاطر في المؤسسات المالية تأتي غالباً في شكل صعوبة تسيلها، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول، ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية مثل الوكالات والرهنات والتجارة بالمشتقات، والجدول التالي يوضح نسبة جودة الأصول بالمصرف خلال الفترة ( 2010 - 2015 ).

#### الجدول رقم(11): نسبة جودة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج

بعد الاندماج			قبل الاندماج			السنوات المؤشرات
2015	2014	2013 سنة الإندماج	2012	2011	2010	
%63.48	%62.15	%80.53	%76.42	73.86%	72.45%	نسبة جودة الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمصرف السلام البحريني خلال الفترة ( 2010 - 2015 ).

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب في نسبة جودة الأصول بين الارتفاع والانخفاض قدرت أدنى قيمة لها بـ **62.15%** سنة **2014**، وذلك بسبب ارتفاع المبالغ المستثمرة في مرابحات ووكالات مستحقة القبض من المصارف، صكوك الشركة، مرابحات مالية، مضاربات مالية، والإجارة منتهية بالتملك)، أما فيما يخص السنوات الممتدة من **2010-2012** نلاحظ ارتفاع طفيف قبل الاندماج نتيجة ارتفاع حجم الاستثمارات، وارتفعت بعد الاندماج سنة **2013** قدرت بـ **80.53%**، نتيجة ارتفاع تعاملاته في مجال المرابحة المالية، المضاربة، استثمارات محتفظ بها بغرض غير المتاجرة، أما سنتي **2014** و **2015** فسبب انخفاض النسبة هو نمو حجم الأصول بنسبة نمو تفوق نمو الاستثمارات، إلا أن الحد الأدنى لجودة الأصول قدر بـ **60.15%** وهذا يدل على أن مصرف السلام البحريني يتميز بجودة أصول عالية.

### المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث

للإجابة على الفرضية الرئيسية التي جاءت كما يلي : لا يوجد أثر للاندماج المصرفي على الأداء المالي للمصارف الإسلامية - مصرف السلام البحريني كعينة بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، وفيما يلي الإجابة على الفرضيات الفرعية:

#### المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

للإجابة على الفرضية الأولى التي جاءت كما يلي : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج المصرفي - مصرف السلام البحريني كعينة بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(12): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين ربحية مصرف السلام البحريني قبل وبعد

#### الاندماج

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
معدل هامش الربح الصافي	12.63	36.05	5.071 -	0.037
معدل العائد على الأصول	0.31	0.96	3.529 -	0.052
معدل العائد على حقوق الملكية	0.99	4.89	5.234-	0.035

المصدر: من إعداد ال طالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج المصرفي، فمستويات الدلالة الإحصائية أقل من 5 % ومتوسط النسبة بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج، نتيجة النمو القومي في قيمة الأرباح الصافية التي حققها المصرف بعد الاندماج وبنسبة نمو تفوق نسبة نمو إجمالي الإيرادات وإجمالي الموجودات وإجمالي حقوق الملكية، مدعومة بجودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية وقدرته على تحويل الاستثمارات إلى أرباح.

**المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية**

للإجابة على الفرضية الثانية التي جاءت كما يلي : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج المصرفي - مصرف السلام البحريني ك عينة بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(13): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين نسب سيولة مصرف السلام البحريني قبل

**وبعد الاندماج**

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
معدل سيولة الأصول	8.69	10.43	0.625 -	0.596
معدل سيولة المطلوبات	10.04	13.20	1.788 -	0.021
معدل سيولة البنك	133.72	120.84	5.519	0.031

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج المصرفي، فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5 % إلا أن متوسط النسب بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج، أي وجود ارتفاع في متوسط هذه النسبة ولكنه غير دال إحصائياً، ويتضح من خلال الجدول كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المطلوبات ومعدل سيولة البنك قبل وبعد الاندماج المصرفي، لأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 5%، ومتوسط نسبة سيولة المطلوبات بعد الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، إلا أن متوسط نسبة سيولة البنك بعد الاندماج كانت أقل والانخفاض في المتوسط دال إحصائياً.

**المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة**

للإجابة على الفرضية الثالثة التي جاءت كما يلي : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية للمصارف الإسلامية قبل وبعد الاندماج المصرفي - مصرف السلام البحريني ك عينة بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(14): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين الملاءة المالية لمصرف السلام البحريني قبل

**وبعد الاندماج**

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
نسبة كفاية رأس المال	24.06	20.05	3.609	0.069

المصدر: من إعداد ال طالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج المصرفي، فمتوسط النسبة قبل الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، إلا أن ذلك لا يعني عدم تمتعه بملاءة مالية جيدة، فرغم انخفاض نسب كفاية رأس المال بعد الاندماج بنسب قليلة إلا أن المصرف بقي محافظاً على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المقررة من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي حددتها بـ 8 % ثم بـ 10 %، وبالحدود الدنيا المحددة من طرف المصرف المركزي البحريني والذي حددها بـ 12 % ثم بـ 12.5 %، أي أنه حافظ على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال وهذا ما يدل على تمتعه بملاءة مالية جيدة.



**المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة**

للإجابة على الفرضية ال رابعة التي جاءت كما يلي : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على جودة الأصول في المصارف الإسلامية - مصرف السلام البحريني كعينة بحيث ترفض الفرضية العدمية إذا قدر مستوى الدلالة 5 % أو أقل، ويمكن عرض النتائج الخاصة بهذه الفرضية من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم(15): نتائج اختبار (T) للمقارنة بين جودة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج**

البيانات	متوسط قبل	متوسط بعد	قيمة (T)	مستوى الدلالة
جودة الأصول	74.24	68.72	0.811	0.503

**المصدر:** من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS 22 (دالة إحصائية عند المستوى 5 % أو أقل).

يتضح من خلال الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج المصرفي، فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5 % ومتوسط النسبة بعد الاندماج أقل من متوسطها قبل الاندماج، أي عدم حدوث تحسن في هذه النسبة بعد الاندماج نتيجة ارتفاع حجم الأصول بنسب تفوق ارتفاع حجم الاستثمارات.

## خلاصة

شهد مصرف السلام البحريني عملية اندماج ناجحة، فلقد أعلن مصرف السلام البحريني و " بي.أم.أي بنك " في 31 مارس 2013 عن استكمال عملية دمج المؤسستين، وقد تمت عملية الدمج عن طريق تبادل 11 سهما من مصرف السلام البحريني مقابل كل سهم واحد من أسهم " بي.أم.أي بنك " ، ولتحديد أثر الاندماج على الأداء المالي للمصرف استخدمنا اختبار (T) للفرق بين متوسطين لعينتين غير مستقلتين، وذلك لتأكد من الدلالة الإحصائية للفرق بين المتوسط الحسابي للربحية، السيولة، الملاءة المالية، جودة الأصول قبل الاندماج والمتوسط الحسابي لنفس المؤشرات بعد الاندماج، توصلنا إلى:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج المصرفي، نتيجة النمو القومي في قيمة الأرباح الصافية التي حققها المصرف بعد الاندماج مدعومة بجودة الموارد المالية التي يمتلكها وزيادة الإقبال على التمويلات الإسلامية وقدرته على تحويل الاستثمارات إلى أرباح.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج المصرفي، إلا أن متوسط النسب بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين سيولة المطلوبات ومعدل سيولة البنك قبل وبعد الاندماج المصرفي، ومتوسط نسبة سيولة المطلوبات بعد الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، إلا أن متوسط نسبة سيولة البنك بعد الاندماج كانت أقل والانخفاض في المتوسط دال إحصائياً.

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج المصرفي، إلا أنه بقي محافظاً على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المقررة من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي حددتها بـ 8 % ثم بـ 10 %، وبالحدود الدنيا المحددة من طرف المصرف المركزي البحريني والذي حددها بـ 12 % ثم بـ 12.5 % وهذا ما يدل على تمتعه بملاءة مالية جيدة.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد

الاندماج المصرفي أي عدم حدوث تحسن في هذه النسبة بعد الاندماج.

- نستنتج في الأخير أن للاندماج المصرفي أثر إيجابي على أغلب مؤشرات الأداء المالي في المصرف، ومنها الربحية، بعض مؤشرات السيولة، الملاءة المالية، فيما عدا جودة الأصول في المصرف التي انخفضت بنسبة قليلة سنتي 2014 و 2015، نتيجة ارتفاع حجم الأصول بنسب تفوق ارتفاع حجم الاستثمارات.

خاتمة

### الخاتمة:

شهد النظام المصرفي العالمي العديد من عمليات الاندماج من أجل تكوين مصارف كبيرة لها القدرة على مواكبة عصر التكتلات والكيانات المصرفية العملاقة، على غرار الدول العربية التي شهدت القليل من عمليات الاندماج، كما أن تجربة المصارف الإسلامية في الاندماج المصرفي حديثة هي الأخرى ولم تشهد إلا القليل منها، وعلى اعتبار أن المصارف الإسلامية تتمتع بخصوصية تميزها عن المصارف التقليدية، فبالإضافة إلى هدفها في تحقيق الأرباح وتحسين أدائها المالي، فهي تسعى إلى تحقيق التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك حاولنا من خلال هذا البحث تسليط الضوء على تجربة المصارف الإسلامية حول الاندماج المصرفي باختيار تجربة مصرف السلام البحريني، لتحديد أثر هذه العملية على الأداء المالي للمصرف، توصلنا من خلاله إلى النتائج التالية:

### نتائج البحث:

- 1-** يحقق الاندماج المصرفي وفرات الحجم أو ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير، حيث تتولد هذه الأخيرة بفعل كبر حجم الوحدات المصرفية، مما يتيح فرص أكبر لثبات مصادر الودائع وتنوعها من خلال الإدارة الفعالة للسيولة والتوظيف الأمثل للأموال للحصول على مردود أفضل، وهذا طبعا ما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض في التكلفة عموما، فنقل أسعار الخدمات المصرفية وتزيد الفوائد على ودائع الأفراد.
- 2-** يعتبر الاندماج أكثر أشكال التقارب ملائمة داخل محيط اقتصادي راهن بفعل تحديات العولمة وتحرير تجارة الخدمات المالية، ويساعد الوحدات المصرفية المندمجة على الإيفاء بمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- 3-** يقوم الأداء المالي على تحديد الأهمية بين النتائج والموارد المستخدمة للحكم على مكانة المصرف ووضعيته المالية، ولقد استحدثت طرق للتقييم المالي والتي تعرف بنظام (CAMELS) والذي يتضمن العديد من المؤشرات المالية، كفاية رأس المال " C "، جودة الأصول " A "، جودة الإدارة " M "، إدارة الربحية " E " ودرجة السيولة " L "، و الحساسية اتجاه مخاطر السوق " S "، وهذه العناصر تساعد المصارف بشكل كبير على تحديد الوضعية المالية السليمة وهذا يتطلب أن تكون تقاريرها المالية مضبوطة وخالية من الأخطاء.
- 4-** يتوفر مصرف السلام البحريني على مديرية تتولى مراجعة القوائم المالية حيث تساعده كثيرا في تقييم الأداء المالي للمجمع ككل.
- 5-** بينت نتائج البحث وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين ربحية مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج، فمتوسط النسب بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج مما يدل على ارتفاع أرباح

المصرف بعد الاندماج، وهو ما يعكس قدرة المصرف على استثمار الأصول التي يمتلكها أي قدرته على تحويل الاستثمارات إلى أرباح.

**6-** بينت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للاندماج المصرفي على معدل سيولة الأصول في مصرف السلام البحريني فمستويات الدلالة الإحصائية أكبر من 5 % إلا أن متوسط النسب بعد الاندماج أكبر من متوسطها قبل الاندماج، أي وجود ارتفاع في هذه النسبة ولكنه غير دال إحصائياً، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدل سيولة المطلوبات ومعدل سيولة البنك قبل وبعد الاندماج المصرفي، لأن مستوى الدلالة الإحصائية أقل من 5 %، ومتوسط نسبة سيولة المطلوبات بعد الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، إلا أن متوسط نسبة سيولة البنك بعد الاندماج كانت أقل والانخفاض في المتوسط دال إحصائياً.

**7-** بينت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الملاءة المالية لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج فمتوسط النسبة قبل الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، إلا أن ذلك لا يعني عدم تمتعها بملاءة مالية جيدة، فرغم انخفاض نسب كفاية رأس المال بعد الاندماج بنسب قليلة إلا أن المصرف بقي محافظاً على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال المقررة من طرف لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي حددتها بـ 8 % ثم بـ 10 %، وهذا ما يدل على تمتع مصرف السلام البحريني بملاءة مالية جيدة.

**8-** بينت نتائج البحث عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جودة أصول مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج، فمتوسط النسبة قبل الاندماج أكبر من متوسطها بعد الاندماج، نتيجة ارتفاع حجم الأصول بنسب تفوق ارتفاع حجم الاستثمارات، أي أن جودة الأصول لم تتحسن بعد الاندماج.

**9-** كخلاصة لما سبق فإن للاندماج أثر إيجابي على ربحية مصرف السلام البحريني وعلى سيولة المطلوبات، كما أن المصرف حافظ على الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، إلا أن جودة الأصول لم تتحسن بعد الاندماج، نتيجة ارتفاع حجم الأصول بنسب تفوق ارتفاع حجم الاستثمارات.

### توصيات البحث:

بناءً على نتائج البحث يمكن تقديم التوصيات التالية:

**1-** ضرورة الاهتمام بزيادة حجم الأصول وتقوية قاعدة رأس مال المصارف وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال الاندماج المصرفي.

**2-** تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي في المصارف الإسلامية من أجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة المصارف التقليدية، مع ضرورة استفادة المصارف الإسلامية من تجربة مصرف السلام البحريني حول الاندماج وتشجيع العديد من العمليات في البحرين وغيرها من الدول.

## الخاتمة

- 3- إعادة النظر في أساليب تعامل المصارف المركزية مع المصارف الإسلامية وخاصة فيما يتعلق بالسياسات الائتمانية، مع زيادة الاهتمام بمجال الخدمات التكافلية والاجتماعية (الزكاة والقرض الحسن) وذلك لتناغمها مع أهداف المصارف الإسلامية.
- 4- العمل على نشر الوعي بأهمية الاندماج المصرفي وتوضيح الآثار الإيجابية المترتبة عليه.
- 7- ضرورة توفير المناخ الملائم لعملية الاندماج المصرفي من خلال منح الإعفاءات الضريبية والجمركية.
- 8- توفير وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على تحقيق عمليات الاندماج بكفاءة وفعالية.
- 9- الاستفادة من تجارب المصارف التقليدية حول الاندماج المصرفي مع مراعاة خصوصية المصارف الإسلامية.
- 10- أن تعمل المصارف المركزية على منح حوافز إيجابية لتشجيع المصارف على الاندماج.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

## أولاً: الكتب

- 01- أباطة عصام الدين أحمد، العولمة المصرفية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2010.
- 02- إحسان دهش جلاب، كمال كاظم طهر الحسين، إدارة التمكين والاندماج، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
- 03- أحمد سفر، التعاون المصرفي العربي التوسع والتكامل، المؤسسة الحديثة للكتاب للنشر والتوزيع طرابلس- لبنان، 2008.
- 04- أحمد صفر، الدمج والتملك المصرفي في البلدان العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2008.
- 05- أحمد صيحي العيادي، أدوات الاستثمار الإسلامية، البيوع- القروض- الخدمات المصرفية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 06- أحمد فهد الرشيد، عمليات التوريق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2005.
- 07- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.
- 08- أنس البكري ووليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 09- بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية دراسة تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.
- 10- جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 11- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثارها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- 12- حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الاردن، 2013.
- 13- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس ياسين، اقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.



- 14- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان- الأردن، 2011.
- 15- حكيم براضية، جعفر هني محمد، دور التصكيك الاسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2016.
- 16- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- 17- حيدر يونس الموسوي، المصارف الاسلامية أداؤها المالي وأثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- 18- خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.
- 19- خالد أمين عبد الله، حسين سعيد سعيقان، العمليات المصرفية الإسلامية الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- 20- خبايا عبد الله، الاقتصاد المصرفي، البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، الساسة النقدية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2008.
- 21- خنفوس عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع عمان- الأردن، 2016.
- 22- الدباغ صلاح الدين، الجوانب القانونية لعمليات الدمج المصرفي، غتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1992.
- 23- دريد كامل آل شيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن 2012.
- 24- رسمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 1999.
- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية- مصر، 2005.
- 25- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، اقتصاديات النقود والتمويل، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية- مصر، 2005.
- 26- السالوس طارق عبد السلام، الدمج المصرفي، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2005.
- 27- السعايدة فيصل، نضال فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004.
- 28- سعيد علي محمد العبيدي، الإقتصاد الإسلامي، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.

- 29- شهاب احمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2002.
- 30- شيب دريد، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.
- 31- صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
- 32- صادق راشد حسين الشمري، الأساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها، التطلعات المستقبلية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
- 33- صفون عبد السلام عوض الله، الآثار الاقتصادية للعولمة على القطاع المصرفي، دار النهضة القضائية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2003.
- 34- طارق عبد العال حماد، الاندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية - مصر، 2001.
- 35- عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2007.
- 36- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2004.
- 37- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي، التكامل الاقتصادي العربي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.
- 38- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية- مصر، 2000.
- 39- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية- مصر، 2005.
- 40- علاء فرحان الطلب، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.
- 41- فائق شقير، عاطف الأخرس وآخرون، محاسبة البنوك، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
- 42- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخل النقد والائتمان، دار الحدائث للنشر والتوزيع بيروت- لبنان، 1995.
- 43- فلاح حسن الحسني، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.

- 44- فليح حسن الخلق، الاقتصاد الاسلامي لغير المختصين، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع إردن- الأردن، 2014.
- 45- مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007.
- 46- محسن أحمد الخضيرى، الاندماج المصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية- مصر، 2007.
- 47- محمد أحمد التوني، الاندماج المصرفي- المؤسسة والتطور، الدوافع والمبررات والآثار، مع نظرة على تجارب الاندماج عالميا وعربيا ومصر، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر 2007.
- 48- محمد أيوب، النظام المالي في الإسلام، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت- لبنان، 2009.
- 49- محمد عبد الفتاح الصرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2006.
- 50- محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية، أحكامها، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، الطبعة الثانية دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 51- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003.
- 52- محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الاسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 53- محمود حسين الوادي، إسماعيل يونس يامين، اقتصاديات الأعمال، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2014.
- 54- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان وآخرون، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.
- 55- محمود حسين صوان، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوي الشرعية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008.
- 56- مصطفى كمال السيد طايل، البنوك الإسلامية والنهج التمويلي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2012.
- 57- مصطفى كمال السيد طايل، الصناعة المصرفية في ظل العولمة، إتحاد المصارف العربية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2009.
- 58- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية- مصر، 2003.
- 59- نادية حسين محمد عقل، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2011.

- 60- نجاح عبد العليم عبد الوهاب أبو الفتوح، أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية، دار عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، أريد- الأردن، 2014.
- 61- نعيم نمر داوود، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان- الأردن، 2012.
- ثانياً: قائمة الأطروحات**
- 62- دوفي قرمية، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة عينة من المصارف الإسلامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر - بسكرة، السنة الجامعية 2016-2017.
- 63- رامي حريد، البدائل التمويلية للإقراض الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014-2015.
- 64- محمد حسين الشريف محمد، الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف السودانية، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المحاسبة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم- السودان، 2014-2015.
- 65- شوقي بورقيبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة فرحات عباس - سطيف، السنة الجامعية 2010-2011.
- 66- شوقي بورقيبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2010-2011.
- 67- موسى عمار مبارك أبو محييد، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار لجنة بازل 2، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، في تخصص المصارف الإسلامية، جامعة كربلاء- العراق، 2008.
- 68- هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، فرع دراسات مالية ومحاسبة معقدة، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2011-2012.
- 69- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية، دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2010-2011.

- 70- الهاشمي كارولين، الاندماج المصرفي وأبعاده، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية و الإدارية، تخصص اقتصاد وإدارة، جامعة القاهرة- مصر، 2010-2011.
- 71- بهاء الدين بسام مشتفي، دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة الممتدة ما بين 1996- 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد. العلوم الادارية، جامعة الأزهر، غزة - فلسطين، 2011.
- 72- أمارة محمد يحي عاص، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، مذكرة لنيل درجة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، جامعة حلب- سوريا، 2009-2010.
- 73- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، جامعة محمد ضر بسكرة، 2008-2009.
- 74- محمد أبو قمر، تقويم أداء بنك فلسطين المخدود، مذكرة تخرج لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، الجامعة الإسلامية- غزة، 2009.
- 75- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، سنة 2007-2008.
- 76- فوزية أحمد عبد الحميد سعد، جدوى الاندماج المصرفية، حالة المصارف الإسلامية في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة القاهرة- مصر 2005-2006.
- 77- زائدة مهيب، دوافع الدمج المصرفي في فلسطين ومحدداته، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية وتجارية، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2006.
- 78- ضيف روفية، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005.
- 79- سمية عمران عبد الكريم، دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين الخدمات المصرفية في البنوك التجارية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إدارة أعمال، أكاديمية السادات- مصر، 2001-2002.
- 80- عبوز سعاد، إرساء مبادئ الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي وواقعها في المؤسسات المصرفية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، السنة الجامعية 2013-2014.

- 81- رتيبة بركبية، تقييم أداء البنوك التقليدية الإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري 2007-2012، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.
- 82- باكور حنان، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة- الجزائر، 2013-2014.
- 83- تميصة سهام، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، 2013-2014.
- 84- جلاوي رشيدة، الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية والبنوك، جامعة أكلي محمد اولحاج- البويرة 2013-2014.

- 85- حدو علي، انعكاسات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المالية على تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة الجزائر 03، 2011-2012.

### ثالثا: قائمة المجلات

- 86- حنان ظاهر، أثر الاندماج والاستحواذ على الأداء المالي للمصرف دراسة حالة مجموعة عودة إدارة المصرفية للخدمات الخاصة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد3، 2015.
- 87- حوحو سعاد، واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد1، جوان 2012.
- خسر حسان، الدمج المصرفي، مجلة اقتصادية، المجلد 4، الإصدار 45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- 88- يوسف بوخلخال، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث عدد 10، جامعة عمار تليجي الاغواط- الجزائر، 2012.
- 89- نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية، مجلة الباحث، الجزائر، العدد9، ورقلة، 2011.
- 90- حسين عبد المطلب الإسراج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، دورية فصلية محكمة تعني بالبحوث والدراسات الإسلامية في مختلف العلوم الإسلامية، كلية الدراسات الإسلامية دبي-الإمارات العربية المتحدة، العدد8، مارس 2010.

- 91- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء المالي، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة الجزائر، 2009.
- 92- قنوع نزار وآخرون، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 31، العدد1، 2009.
- 93- حساني عبد الرزاق، الدمج المصرفي، مجلة الثورة، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، عمان- الأردن، 2009.
- 94- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد6، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2006.
- 95- بركان زهية، الاندماج المصرفي وأبعاده على الإصلاح المالي المصرفي، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة الشلف، شمال إفريقيا، العدد04، 2005.
- 96- خضر حسان، الدمج المصرفي، مجلة اقتصادية، المجلد4ن بالاصدار45، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
- 97- نعيم دهمش وظاهر القشي، مخاطر العمليات المصرفية التي تتم من خلال القنوات الالكترونية، مجلة البنوك، العدد2، المجلد 23، عمان- الأردن، 2004.
- 98- شاكور فؤاد، الصيرفة الالكترونية المتعلقة بمخاطر الاندماجات المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت- لبنان، العدد 226، عدد جانفي 1999.
- 99- بهيج أبو غانم، المصارف في مرحلة الدمج الاقتصادي والأعمال، العدد232، أبريل 1999.
- 100- وجدي معامرة، اليورو والاتحاد النقدي الأوروبيين كجلة البنوك، الحلقة 3، العدد8، المجلد17، جمعية الحاج لخضر- باتنة، 1998.

#### رابعاً: قائمة المؤتمرات والملتقيات العلمية والبحوث

- 101- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير عصرنه النظام المصرفي، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر، جوان 2010.
- 102- هالة حلمي سعيد، اندماج البنوك، الدوافع والآثار، سلسلة أوراق بحثية، العدد 22، جامعة القاهرة- مصر، مارس2005.
- 103- بوزعرور عمار ، دراوسي مسعود، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية- حالة الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولت الاقتصادية، الواقع والتحديات، جامعة الشلف، يومي 14/15 ديسمبر 2004.

- 104- عبد السلام طارق محمود، الدمج المصرفي دراسة نظرية وتطبيقية على الواقع المصرفي والعربي، المجلد رقم 115352، دورية علمية نصف سنوية، كلية الحقوق، جامعة حلوان، القاهرة مصر، 2003.
- 105- جورج اسحق حنين الدمج المصرفي في ضرورة حتمية للتكيف مع متطلبات العولمة، ورقة بحثية مقدمة من قبل أبحاث الإدارة العامة المركزية للمعلومات الإحصائية، قطاع مكتب الوزير للإدارة المركزية بمركز المعلومات والتوثيق الوزارة المالية، جمهورية مصر العربية، 2002.

#### خامسا: قائمة التقارير والمواقع الالكترونية

- 106- احمد العثيم، دراسة بعنوان المصارف الخليجية المعلقة والمراد تحقيقه، 2008 منشور على الموقع التالي : [www.aljazina.com](http://www.aljazina.com)
- 107- أعيد العمل بهذا القانون بموجب المادة الاولى من القانون رقم 275 بتاريخ 14/02/2005 الجريدة الرسمية اللبنانية رقم 8 بتاريخ 14/02/2005/2001 européen central Bank, annuel report,
- 108- التقارير المالية لمصرف السلام البحريني من خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015
- 109- صفاء جمال الدين ، اندماج البنوك الكبرى في الدول المتقدمة تهدد المصارف في الأسواق الناشئة 2001/02/11 HTTM : 14 :30 06/05/2018 LE . [www.ahram.org.eg](http://www.ahram.org.eg)
- 110- عبد الكريم جابر العيساوي، الاندماج والتملك الاقتصاديان - المصارف، نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
- 111- مقال منشور على الموقع الالكتروني [www.Alsalambhrain.com](http://www.Alsalambhrain.com)
- 112- مقال منشور على الموقع الالكتروني [www.housing.org.com](http://www.housing.org.com)
- 113- الموقع الرسمي لمصرف البحرين المركزي [www.Vabonline.org.magazine](http://www.Vabonline.org.magazine)
- 114- européen central Bank, annuel report, 2001



# قائمة الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
51	الاندماجات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية حسب الأشكال. خلال الفترة (1998-1980)	01
52	الاندماجات المعلقة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفصول الثلاثة الأولى من عام 2003	02
53	عدد عمليات الاندماج وقيمتها (المحلية وعبر الحدود) للمصارف والمؤسسات المالية للاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2001-1991)	03
55	حالات الاندماج المصرفي العربي حتى عام 1999	04
61-60	توزيع المصارف البحريني بحسب النوع- الفصل الأول من العام 2015	05
61	تطور الميزانية المجمع للقطاع المصرفي البحريني مليار دولار (2010- 2015)	06
62	الميزانية المجمع للمصارف الإسلامية مليار دولار (2010- 2015)	07
66	نسب الربحية في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج	08
67	نسب السيولة في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج	09
68	نسبة الملاءة المالية في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج	10
69	نسبة جودة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج	11
70	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين ربحية مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج	12
71	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين سيولة مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج	13
72	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين الملاءة المالية لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج	14
73	نتائج اختبار (T) للمقارنة بين جودة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج	15

# قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
44	فوائد الاندماج المصرفي للمصارف	01
45	فوائد الاندماج المصرفي بالنسبة للاقتصاد الوطني	02

قائمة

الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
96-94	نتائج إختبار (T) للفرق بين مؤشرات الاداء المالي لمصرف السلام البحريني	01
120 -97	القوائم المالية المتعلقة بمصرف السلام البحريني الإسلام محل الدراسة	02

فهرس

المصنوعات

الصفحة	فهرس المحتويات
	شكر وتقدير
	إهداء
	الملخص
أ- د	المقدمة
31-1	الفصل الأول: إطار مفاهيمي حول الاداء المالي للمصارف الإسلامية
2	تمهيد
3	المبحث الأول: ماهية الاداء المالي
3	المطلب الأول: مفهوم الاداء المالي وأهدافه
5	المطلب الثاني: متطلبات الاداء المالي
6	المطلب الثالث : أهمية الاداء المالي
7	المبحث الثاني: أساسيات حول المصارف الإسلامية
7	المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية ونشأتها
10	المطلب الثاني: أهداف المصارف الإسلامية ووظائفها
14	المطلب الثالث: مصادر الأموال وإستخداماتها في المصارف الإسلامية
19	المبحث الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي في المصارف الإسلامية
19	المطلب الأول : نسب السيولة ونسب الربحية
24	المطلب الثاني: نسب النشاط ونسب المديونية
28	المطلب الثالث: الإتجاهات الحديثة في تقييم الأداء المالي
31	خلاصة
57-32	الفصل الثاني: الاطار النظري حول الاندماج المصرفي
33	تمهيد
34	المبحث الأول: ماهية الاندماج المصرفي
34	المطلب الأول: مفهوم الاندماج المصرفي
36	المطلب الثاني: أهمية الاندماج المصرفي وشروطه
37	المطلب الثالث: أهداف وأسباب الاندماج المصرفي
40	المبحث الثاني: آثار الاندماج، مزاياه وعيوبه
40	المطلب الأول: آثار الاندماج المصرفي
43	المطلب الثاني: مزايا الاندماج وفوائده
45	المطلب الثالث: عيوب الاندماج المصرفي
47	المبحث الثالث: أساسيات حول الاندماج المصرفي
47	المطلب الأول: أنواع الاندماج المصرفي
49	المطلب الثاني: مراحل وضوابط الاندماج المصرفي
50	المطلب الثالث: تجارب بعض الدول في الاندماج المصرفي
57	خلاصة
74-58	الفصل الثالث: أثر الاندماج المصرفي الأداء المالي في مصرف السلام البحريني
59	تمهيد
60	المبحث الأول: نبذة عن مصرف السلام البحريني
60	المطلب الأول: نظرة عامة عن النظام المصرفي البحريني



63	المطلب الثاني: نشأة مصرف السلام البحريني واهميته
65	المطلب الثالث: تجارب الاندماج التي خضع لها مصرف السلام البحريني الاسلامي
66	المبحث الثاني: تحليل الأداء المالي لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج
66	المطلب الأول: تحليل نسب الربحية قبل وبعد الاندماج
67	المطلب الثاني: تحليل نسب سيولة قبل وبعد الاندماج
68	المطلب الثالث: تحليل نسبة الملاءة المالية قبل وبعد الاندماج
69	المطلب الرابع: تحليل نسبة جودة الأصول قبل وبعد الاندماج
70	المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج
70	المطلب الأول: اختبار فرضيات نسب الربحية قبل وبعد الاندماج
71	المطلب الثاني: اختبار فرضيات نسب السيولة قبل وبعد الاندماج
72	المطلب الثالث: اختبار الفرضية نسبة كفاية رأس المال (الملاءة المالية)
73	المطلب الرابع: اختبار الفرضية نسبة جودة الأصول قبل وبعد الاندماج
74	خلاصة
78-75	خاتمة
88-79	قائمة المراجع
90-89	قائمة الجداول
92-91	قائمة الأشكال
94-93	قائمة الملاحق
101-99	فهرس المحتويات

الطائف

**الملحق رقم 1 :**

**نتائج اختبار (T) للمقارنة بين مؤشرات لمصرف السلام  
البحريني محل الدراسة قبل وبعد الاندماج**

**Sps22**

## مخرجات برنامج SPSS

### 1. اختبار T للفرق بين ربحية مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج

#### Test des échantillons appariés

		Différences appariées				T	ddl	Sig. (bilatéral)	
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
					Inférieur				Supérieur
Paire 1	RO1 - RO2	-23.42000-	8.00002	4.61881	-43.29315-	-3.54685-	-5.071-	2	.037
Paire 2	ROA1 - ROA2	-.64833-	.31823	.18373	-1.43887-	.14220	-3.529-	2	.052
Paire 3	ROE1 - ROE2	-3.89667-	1.28939	.74443	-7.09970-	-.69364-	-5.234-	2	.035

### 2. اختبار T للفرق بين سيولة مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج

#### Test des échantillons appariés

		Différences appariées				T	ddl	Sig. (bilatéral)	
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
					Inférieur				Supérieur
Paire 1	2.الأصول - 1.الأصول	-1.74333-	4.83045	2.78886	-13.74283-	10.25617	-.625-	2	.596
Paire 2	2.المطلوبات - 1.المطلوبات	-3.15333	3.05474	1.76365	-10.74173	4.43506	-1.788-	2	.021
Paire 3	2.البنك - 1.البنك	12.87667	4.04150	2.33336	2.83702	22.91631	5.519	2	.031

3. اختبار T للفرق بين الملاءة المالية لمصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج

Test des échantillons appariés									
		Différences appariées				T	ddl	Sig. (bilatéral)	
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
					Inférieur				Supérieur
Paire 1	الملاءة 2- الملاءة 1	4.01667	1.92765	1.11293	- .77188-	8.80521	3.609	2	.069

4. اختبار T للفرق بين جودة الأصول في مصرف السلام البحريني قبل وبعد الاندماج

Test des échantillons appariés									
		Différences appariées				t	ddl	Sig. (bilatéral)	
		Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard	Intervalle de confiance de la différence à 95 %				
					Inférieur				Supérieur
Paire 1	1-الأصول 2-الأصول	5.52333	11.79687	6.81093	-23.78173	34.82839	.811	2	.503



